كلية الحقوق - جامعة المنصورة
قسم الاقتصاد والتشريعات المالية

محددات الإصلاحات الاقتصادي في العراق

دراسة تحليلية

جزء من رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ **إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف**
أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية
وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث
كلية الحقوق جامعة المنصورة

إعداد الباحث
حسين ساهي جبر السوداني

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

المستخلص:

لقد عانى الاقتصاد العراقي من كثير من المشاكل والاختلالات الهيكلية التي أثرت بصورة كبيرة على واقعه الاقتصادي مما تسبب بتحمله الكثير من الأعباء المالية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد عام ٢٠٠٣م وجب على العراق القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاندماج مع المجتمع الدولي من اجل تصحيح المسارات الاقتصادية وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تحملها الاقتصاد العراقي حيث قام العراق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وإجراء اتفاقيات اقتصادية من اجل إصلاح واقع الاقتصاد العراقي ومن هذه اتفاقيات اتفاقية المساندة واتفاقية المساعدات الطارئة كخطوة أولى في طريق تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتخلص من الاختلالات الهيكلية التي أصابت قطاعات الاقتصاد العراقي وتشجيع الاستثمار الأجنبي والسعي نحو خصخصة القطاع العام وإعطاء فرصة اكبر إلى القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

لهذا تم في هذا البحث التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي حققتها اتفاقية المساندة بين العراق وصندوق النقد الدولي من خلال تحليل المؤشرات الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي وتبين لنا إن اتفاقية المساندة حققت الكثير من الإصلاحات الاقتصادية منها تخفيض العجز المتراكم في الموازنه العامة وتخفيض نسبة البطالة والتضخم وتخفيض المديونية الخارجية المستحقة على العراق بنسبة ٨٠%، وذلك كله لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

Abstract:

The Iraqi economy has suffered from many problems and structural imbalances that have greatly affected its economic reality, which caused it to bear a lot of financial, economic and social burdens, and after 2003 Iraq had to carry out some economic reforms and integrate with the international community in order to correct economic paths and find appropriate solutions to the problems borne by the Iraqi economy, where Iraq cooperated with the International Monetary Fund and made economic agreements in order to reform the reality of the Iraqi economy, including these agreements of the support agreement. The emergency aid agreement is a first step on the way to achieving economic reform, getting rid of structural imbalances that have afflicted the sectors of the Iraqi economy, encouraging foreign investment, seeking to privatize the public sector and giving greater opportunity to the private sector in economic activity.

Therefore, in this research, the most important economic reforms achieved by the support agreement between Iraq and the International Monetary Fund were addressed through the analysis of internal and external indicators in the Iraqi economy, and it turned out that the support agreement has achieved many economic reforms, including reducing the accumulated deficit in the public budget, reducing unemployment and inflation, and reducing Iraq's external debt by 80%, all to achieve economic development in Iraq.

مقدمة

إن الاستقرار الاقتصادي يعتبر أساساً لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية الدول ومن ثم، فإن فهم العلاقة بين الاصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي يمثل تحدياً هاماً في مجال البحث الاقتصادي. تأتي هذه الرسالة للمساهمة في هذا المجال وتقديم إسهام مهم ومفيد للبحث الاقتصادي ولصناعة القرار السياسي في العراق[١].

إن موضوع الإصلاحات الاقتصادية وتأثيرها على استقرار الاقتصادات الوطنية يعد من أبرز وأهم الموضوعات الاقتصادية التي تثير الاهتمام في الوقت الحاضر. وفي سياق العراق، الذي مر بتحديات اقتصادية كبيرة على مر العقود الأخيرة، أصبح فهم وتحليل تأثير الاصلاحات الاقتصادية ضرورة ملحة، وبالتالي تهدف الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية مقارنة لتقييم تأثير الاصلاحات الاقتصادية على استقرار الاقتصاد العراقي، يعتبر الاصلاح الاقتصادي ضمن السياسات الحكومية والاقتصادية الرئيسية في العراق، والتي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة [٢].

ويسعى هذا البحث إلى تحليل مدى نجاح الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق أهدافها المعلنة، وما إذا كانت قد أدت إلى تحسين الاستقرار الاقتصادي في العراق أم لا، بالإضافة إلى ذلك، سيتم مقارنة الخبرات والنتائج المستفادة من الاصلاحات الاقتصادية في العراق مع تلك التي تم تحقيقها في دول أخرى تخضع لعمليات إصلاحية مماثلة. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال إجراء تحليل شامل للمؤشرات الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات واستبيانات مع الخبراء والمختصين في ميدان السياسات الاقتصادية. ستوفر هذه الدراسة إضاءة جديدة وأدلة قوية تفهم بعمق كيفية تأثير الاصلاحات الاقتصادية على الاستقرار الاقتصادي في العراق وتحديد التوصيات السياسية الملائمة للمستقبل.

أولاً: أهمية البحث: تعتبر هذه الدراسة أهمية بالغة في فهم الآثار الفعلية للإصلاحات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعرف على النقاط التي تحتاج إلى تحسين وتطوير.

---

[١] كريم عبيس حسان العزاوي، **تحرير التجارة الخارجية واثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد١٢، ٢٠٢٣، ص٢٢.

[٢] محمد علي الزيني، **الاقتصـــاد العـــراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ٣، ٢٠١٦.

ثانياً: أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الإصلاحات الاقتصادية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق. ومن خلال هذا، تحدد الدراسة العديد من الأهداف منها فهم الوضع الراهن والمساهمة في تقديم توصيات لتحسين هذا الوضع.

ثالثاً: مشكلة البحث وتساؤلاته: تناول هذا المشروع البحثي يأتي كاستجابة لقضية متزايدة في فهم أثر الإصلاحات الاقتصادية في العراق وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع. تتساءل الدراسة حول الطرق التي يمكن من خلالها تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ضوء هذه الإصلاحات.

رابعاً: خطة البحث:

المبحث الأول: الأسس النظرية للعلاقات بين الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول : مفهوم الاصلاحات الاقتصادية

المطلب الثاني : مفهوم الاستقرار الاقتصادي

المطلب الثالث: العلاقة بين الاصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني : سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق وأنواعه

المطلب الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق

المطلب الثاني: أنواع الإصلاح الاقتصادي في العراق

المبحث الأول

الأسس النظرية للعلاقات بين الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي

تمهيد وتقسيم:

تشكل العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي مجالًا هامًا للدراسة والتحليل في الاقتصاديات الحديثة. يتناول هذا المبحث النظريات والأسس التي تقف وراء هذه العلاقة وكيفية تأثير السياسات الاقتصادية على الاستقرار في الأنظمة الاقتصادية[٣]. وتشكل العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي جوهراً للفهم العميق لتطور الاقتصادات الوطنية، تعتبر الأسس النظرية لهذه العلاقة أساسية للتحليل الشامل والتنبؤ بالتأثيرات المحتملة للسياسات الاقتصادية وفي السياق الاقتصادي، تفترض العديد من النظريات أن الإصلاحات الاقتصادية – التي تشمل سياسات التحرير الاقتصادي والتحولات الهيكلية والتغييرات في السياسات النقدية والمالية – تلعب دوراً أساسيًا

[٣] أيمن أحمد محمد، **الفساد والمسائلة في العراق**، مؤسسة فريدريش، مكتب الاردن والعراق، ٢٠٢٣، ص١٢.

في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتُعتبر هذه الإصلاحات أدوات لتحسين الكفاءة الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام[٤].

رأي الباحث في العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي يعتبر أساسياً لفهم تطور الاقتصادات الوطنية، خاصة في سياق العراق، وتتجلى أهمية هذه العلاقة في تحليل شامل لتأثيرات السياسات الاقتصادية وتوقعاتها على الوضع الاقتصادي، يمكن اعتبار هذه الإصلاحات أدوات لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق. وبالتالي، فإن فهم كيفية تأثير هذه الإصلاحات على الاستقرار الاقتصادي يعد أمراً بالغ الأهمية لتوجيه السياسات الاقتصادية بطريقة تعزز النمو المستدام وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

وتركز نظريات النمو الاقتصادي على دور الإصلاحات في خلق بيئة تشجيعية للاستثمار والابتكار، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بينما تشير النظريات النقدية إلى أهمية سياسات النقد والمال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضبط التضخم والبطالة[٥]، **وعلي ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلي عدة مطالب كما يلي:**

المطلب الأول

مفهوم الإصلاحات الاقتصادية

يتطرق هذا القسم إلى استعراض مفاهيم وتعريفات الإصلاحات الاقتصادية كمفهوم فعّال لتغيير السياسات الاقتصادية والتحولات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان، **كما يلي:**

أولاً: مفهوم الإصلاحات الاقتصادية :

يشير إلى عمليات التغيير والإصلاح في السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان، ويعتبر الإصلاح الاقتصادي عملية شاملة تستهدف تحسين البنية التحتية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الكفاءة الاقتصادية وخلق بيئة مواتية للاستثمار وتحقيق التوازن الاقتصادي، وفي العراق فإن الإصلاح الاقتصادي يتعلق بالسياسات والإجراءات التي تهدف إلى تغيير النظام الاقتصادي بشكل جذري بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، ويتضمن هذا

---

(4) Farah, Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " A study on the causes of unemployment a mong university Graduates in Kenya: A case of Garissa country, Kenya ", Journal of economics and commerce, vol.1, P.23.

(٥) يوسف حسن يوسف، الفساد الاداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، ط١، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ١٣.

الإصلاح تغييرات في النظام الضريبي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفتح الأسواق، وخصخصة الشركات الحكومية[٦].

تعدّ فهم الإصلاحات الاقتصادية في العراق محوراً هاماً في النقاشات الاقتصادية والسياسية، حيث تختلف وجهات النظر حول الطريقة المثلى لتنفيذ هذه الإصلاحات وتأثيرها على مختلف قطاعات المجتمع. يسعى الباحثون والسياسيون إلى فهم التأثير الفعلي لهذه السياسات على النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وحياة المواطنين في العراق.

يشير مصطلح "الإصلاح الاقتصادي" إلى الإجراءات الاقتصادية اللازمة لتحقيق كفاءة وتنافسية أعلى من خلال إدارة الموارد بشكل متوازن وتصحيح الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد، واستعادة التوازن الاقتصادي العام. هذا يشمل إصلاح الأسس الاقتصادية العامة للعودة إلى مسار النمو المستدام[٧].

يشمل مفهوم الإصلاح الاقتصادي في العراق أيضاً إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في القصير والمتوسط من خلال إصلاحات مالية ونقدية وهيكلية، إلى جانب تحسين سياسات الأسعار والدخل. يهدف هذا الإصلاح أيضاً إلى إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية لرفع كفاءة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وهذه الخطوات الأساسية للتعريف بالإصلاح الاقتصادي تساهم في فهم المفهوم والسياسات المرتبطة به والأهداف التي يتطلع لتحقيقها في سياق العراق.

تأتي مفهومات الإصلاح الاقتصادي في سياق تحقيق التوازن المستدام بين العرض والطلب على الصعيدين الداخلي والخارجي في العراق، من خلال مجموعة من السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى ضبط أسعار الصرف. يهدف الإصلاح أيضاً إلى تيسير اعتماد نظام اقتصادي مفتوح يعتمد على حرية السوق لتعزيز النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلحات "التصحيح" أو "الإصلاح الاقتصادي" تظهر في الأدبيات باعتبارها مرادفة لمصطلح "التكييف الاقتصادي" أو "إعادة الهيكلة".

يشير مصطلح "التكييف الاقتصادي" إلى إجراء التغييرات اللازمة في النفقات والادخار والإنتاج لتحقيق توازن جيد لميزان المدفوعات يمكن من تمويل أي عجز في الحساب الجاري عبر تدفقات رأس المال المعتادة، ويعرف الباحث جويكم أيرنس التكييف أو الإصلاح الاقتصادي باعتباره عملية

---

[٦] عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإقتصادي ماهيته، أسبابه، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته**، دور الهيئات والمؤسسات في مواجهة الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م، ص٣٨٤.

[7] Silvia Spring (25 ديسمبر ٢٠٠٦). "Blood and Money: In what might be called the mother of all surprises, Iraq's economy is growing strong, even booming in places". Newsweek International. مؤرشف من الأصل في ٢٠١٠-٠٨-٠٥. اطلع عليه بتاريخ ٢٠١٠-٠٥-٢٧.

إصلاح السياسة الاقتصادية نحو نظام سوقي للتغلب على مشكلات ميزان المدفوعات، وتحديد مستوى التضخم، وتحقيق الظروف اللازمة لاستمرار زيادة دخل الفرد[٨].

وتشير إعادة الهيكلة إلى عملية إعادة تنظيم أو تغيير في هيكل شركة أو منظمة ما بهدف تحسين أدائها أو تكييفها مع التحديات الجديدة. يمكن أن تكون هذه العملية نتيجة لظروف مالية صعبة، أو تغيرات في السوق، أو رغبة في زيادة الكفاءة والإنتاجية، ومن خلال هذا السياق، يظهر أن الإصلاح الاقتصادي يهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية العامة، من خلال تحسين الميزانية، والحد من التضخم، وتوفير الشروط المناسبة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة في بيئة اقتصادية مستقرة، مع الحفاظ على التحكم في ضغوط التضخم من خلال تنفيذ سياسات مالية ونقدية تشجع على سيادة السوق.

ثانيًا: برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق:

يشير مصطلح "برامج الإصلاح الاقتصادي" إلى حزمة السياسات التي تدير الطلب الإجمالي بحيث يتناسب مع الناتج المحلي والتدفقات الخارجية. تنقسم مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي بين الصندوق الدولي والبنك الدولي وفقا لمهام كل منهما. إذ يركز الصندوق على إجراءات القصير المدى لتصحيح العجز الخارجي ومكافحة التضخم، بينما يهتم البنك الدولي بالإجراءات الطويلة المدى لتحفيز التغييرات الهيكلية وتحقيق النمو المستدام، وذلك من خلال التنفيذ الفعّال للإصلاح يعتمد على المشروطية المتقاطعة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويعتبر التعاون بينهما نظاماً مؤسسياً، حيث تم إنشاء آلية تسهيل التكييف الهيكلي في عام ١٩٨٦، وتطورت في عام ١٩٨٧ إلى تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز. وأصبحت وثيقة الإطار السياسي مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. اعتمدا هذه الطروحات نتيجة للاختلالات في أداء المتغيرات الاقتصادية للعراق ناجمة عن السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية[٩]. وتتكون هذه البرامج من سياسات التثبيت الاقتصادي، والتي تهتم بإدارة الطلب الإجمالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، **وفي السياق العراقي يمكن تسليط الضوء على السياسات المرتبطة بالتثبيت الاقتصادي وتأثيراتها على النحو التالي:**

١) السياسات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة:

١. تهدف السياسات المالية إلى تقليل العجز في ميزانية الدولة وخفض معدلات التضخم، وغالباً ما تتضمن خفضاً في النفقات الاجتماعية مثل دعم السلع الأساسية والتعليم والصحة، وزيادة الرسوم على

---

[٨] حسين عليوي ناصر الزيادي، **الفساد المالي والاداري في العراق**، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولي، ٢٠٢٣، ص ١٤٤.

[٩] صندوق النقد الدولي، **مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي** — تقرير لصندوق النقد الدولي، ٢٠١٦.

الخدمات الحكومية، ومع ذلك، يمكن أن يؤثر هذا التقشف على الطبقات الضعيفة من الشعب بشكل سلبي، حيث يمكن أن يزيد من البطالة ويقلل من قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية[١٠].

٢. يُشجع أيضًا على تخفيض الدعم وتحرير الأسعار لقطاعات مثل الزراعة والطاقة، وهذا قد يؤدي إلى تقديم قطاعات القطاع العام للقطاع الخاص، والغاء القيود على النقد الأجنبي. إلا أن هذه الإجراءات قد تؤدي إلى زيادة الضغط على الفئات الضعيفة وتقليل القدرة الشرائية للأفراد.

٣. الاستثمار الأجنبي يُشجع أيضًا من خلال المزايا الضريبية والإعفاءات، ولكن هذا قد يتسبب في ارتفاع التبعات الاجتماعية والاقتصادية على الدولة.

٢) <u>السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات:</u>

يُشجع عادةً على خفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بهدف زيادة الصادرات وتقليل الواردات، لكن هذا يمكن أن يزيد من التضخم ويؤثر سلبًا على قدرة الأفراد على شراء السلع، **ويري الباحث** أن تسعى الحكومات في بعض الأحيان إلى خفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية كجزء من سياساتها الاقتصادية، **<u>وذلك بهدف تحقيق عدة أهداف أساسية[١١]:</u>**

١. **زيادة الصادرات وتقليل الواردات** :عندما يتم خفض قيمة العملة المحلية، يصبح السلع المحلية أرخص بالنسبة للمشترين الأجانب، مما يجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية. هذا يمكن أن يدفع بزيادة في حجم الصادرات، حيث يزيد الطلب على المنتجات المحلية من قبل العملاء الأجانب. على الجانب الآخر، يمكن أن يقلل ذلك من الواردات، حيث يصبح استيراد السلع الأجنبية أكثر تكلفة للمستهلكين المحليين.

٢. **تحفيز القطاعات المصدرة** :بزيادة الصادرات، يمكن للشركات المصدرة تعزيز إيراداتها وزيادة النمو الاقتصادي، وهذا يمكن أن يدعم خلق فرص عمل إضافية ويعزز التنمية الاقتصادية في البلد.

<u>ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذا النهج عدة آثار سلبية أيضًا، بما في ذلك[١٢]:</u>

---

(10) Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile (2014), **"The costsof Corruption"**,A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies, P.33.

(١١) ولاء علي البحيري، **المجتمع المدني والإصلاح السياسي**، مجلة علوم إنسانية، العدد (٣٨)، ٢٠٠٨، ص ٣.

(١٢) نبيل جعفر عبد الرضا، **محمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧، ص ٧.

١. **زيادة التضخم** :إذا تم خفض قيمة العملة المحلية بشكل كبير، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة التضخم. فعلى سبيل المثال، قد يتسبب ارتفاع أسعار السلع المحلية بسبب ارتفاع تكلفة المواد الخام المستوردة أو بسبب زيادة الطلب الداخلي بسبب ارتفاع الإيرادات التي تحققت من الصادرات.
٢. **تقليل قدرة الأفراد على شراء السلع** :إذا ارتفعت الأسعار داخل البلاد بشكل كبير، فقد يقلل ذلك من القدرة الشرائية للأفراد المقيمين في البلد، مما يؤدي إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية إضافية.
٣. **زيادة الديون الخارجية** :في بعض الحالات، قد يزيد خفض قيمة العملة المحلية من التبعيات الدولية للبلد، خاصة إذا كانت هناك الكثير من الديون المقومة بالعملات الأجنبية.

لذا، تعد سياسات خفض قيمة العملة المحلية أداة قوية يمكن استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، ولكن يجب أن تنفذ بحذر لتجنب آثارها السلبية المحتملة على الاقتصاد المحلي والأفراد.

٣) <u>السياسات النقدية:</u>

تشمل الإصلاحات النقدية تحرير أسعار الفائدة وفرض سقف على الائتمان المحلي لتقييد الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة في الادخار وتقليل الاستثمار، ويظهر أن برامج التثبيت الاقتصادي في العراق يمكن أن تؤدي إلى آثار سلبية على المدى القصير، بما في ذلك زيادة معدلات البطالة وتقليل مستويات المعيشة للفئات ذات الدخل المحدود[١٣]. **و**تتكون برامج الإصلاح الاقتصادي من ثلاثة مكونات رئيسية: التثبيت الاقتصادي، التكييف الهيكلي، والبعد الاجتماعي، **<u>وذلك كما يلي[١٤]:</u>**

١. **التثبيت الاقتصادي:** يهدف إلى تقليل العجز في الميزان التجاري والموازنة الحكومية وتقليل معدلات التضخم، ويتضمن تقليص الإنفاق الحكومي والسيطرة على النقد والائتمان، وتخفيض الأجور الحقيقية.
٢. **التكييف الهيكلي:** يهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي من خلال زيادة العرض والطلب، ويتم ذلك عبر زيادة فتح الاقتصاد الوطني للتجارة الدولية، وتحرير نظم التسعير وإصلاح هيكل الإيرادات والنفقات الحكومية.
٣. **البعد الاجتماعي:** يهدف إلى تقليل الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي على الفئات الأكثر فقراً من خلال إنشاء صناديق للتنمية أو الطوارئ للحد من الأثر الاجتماعي السلبي.

---

[13] Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile (2014), **"The costsof Corruption"**,A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies, P.33.

[١٤] يوسف حسن يوسف، **الفساد الاداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**، دار التعليم الجامعي، ط١، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ٤٣.

٤) الاعتماد المفرط على النفط قد يعيق الدوافع المحلية للإصلاحات الاقتصادية[١]:

مما يزيد من التحديات الهيكلية في البلاد. تحقق النمو الاقتصادي في ٢٠٢١ بنسبة ٢,٨% بفضل التوسع في الإنتاج غير النفطي، لكن التحديات المالية العامة ما زالت قائمة مع بقاء المتأخرات الكبيرة وأوجه الجمود وتقرير المرصد الاقتصادي يشير إلى أهمية إجراء إصلاحات هيكلية عاجلة للحد من الاعتماد الكبير على النفط وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو البرامج التي تعزز النمو وتعالج أزمة رأس المال البشري. التحديات الحالية للأمن الغذائي تتطلب تنسيق الجهود لزيادة الإنتاج المحلي من الغذاء وتحسين إدارة المياه.

٥) الحاجة الماسة للإصلاحات الهيكلية والمالية:

تتطلب تسريعًا في الإصلاحات لتمكين القطاع الخاص وزيادة الاستثمار في الطاقة المستدامة وتحسين النقل والتأخير في تشكيل الحكومة وإقرار الموازنة يمكن أن يحد من استخدام العائدات النفطية ويقلل من النمو الاقتصادي.

٦) تجد الدول النامية نفسها في صراع دائم لتحقيق الإصلاح الاقتصادي:

وذلك نتيجة الضغوط الاقتصادية المتنوعة التي تواجهها، من انقلابات في ميزان المدفوعات وعجزه، واضطرابات في موازنة الحكومة وعجزها، بالإضافة إلى زيادة الديون الخارجية. تتضمن هذه الضغوط أيضًا الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على هذه الدول، وفي سياق مشابه، شهد الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة خلال الثلاثة عقود الماضية، مما أدى إلى تشكيل صورة جديدة للاقتصاد العراقي، وجعل الضغوط الاقتصادية تتفاقم. هذا الوضع دفع الحكومة العراقية لتبني برامج إصلاحية اقتصادية في نهاية عام ٢٠٠٤م[٢].

---

[١] والتقرير الحديث من المرصد الاقتصادي للعراق يبرز تحسنًا تدريجيًا في الوضع الاقتصادي للبلاد بعد الركود العميق الذي شهدته في ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩ وتداعيات انخفاض أسعار النفط. يشير التقرير إلى توقعات نمو اقتصادي بنسبة ٥,٤% في المتوسط سنويًا بين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤، إلا أن هذه التوقعات تحيطها مخاطر متزايدة نظرًا للاعتماد الكبير على النفط وتجاوزات في الموازنة وتأخير في تشكيل الحكومة.

[٢] مسعود, ميهوب, يوسف, & بركان. (٢٠١٦). محددات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإصلاحات الإقتصادية وبرامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, ١٠(١٦), ١٤-٢٩. فقد انخفض معدل التضخم من ٢٧% في عام ٢٠٠٤ إلى ١٢% في عام ٢٠٠٨، وهبط الدين العام الخارجي من ١٣١,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. كما ارتفعت العائدات في الموازنة العامة للحكومة من ٥٩٥,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١٢٢٨٧,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، إلى جانب ارتفاع دخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك، فقد أحدثت البرامج الاجتماعية

المطلب الثاني

مفهوم الاستقرار الاقتصادي

تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل؛ فهذا يلعب دوراً حيوياً في الأبعاد الاقتصادية الفردية والعامة، لكن الاستقرار المطلوب وكيفية تحقيقه أثيرت بناء على مفهوم الاستمرار الاقتصادي المرغوب، وأدوات تحقيقه، في بداية الأمر، كان المفهوم مرتبطًا باستخدام الموارد بشكل كامل مع حدود الاستقرار الاقتصادي الكلي من أجل الحفاظ على مستوى مناسب من الأسعار العامة وموازنة المدفوعات في العالم، تغير مفهوم الاستمرار الاقتصادي ليشمل أيضًا استمرارية ميزان المدفوعات، وإلى جانب استمرارية الأسعار والاستخدام الكامل للموارد، يتعلق استمرار ميزان المدفوعات بضرورة الحفاظ على نمو مستدام في المدى الطويل مع التأكيد على النمو في الفترة القصيرة والاستدامة فيها، فضلاً عن تحقيق أعلى مستويات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة والحفاظ على معدل النمو وهذا التحليل يشير إلى أهمية الاستقرار الاقتصادي الشامل، ويسلط الضوء على دور المفاهيم الاقتصادية المتنوعة والمتداولة، وكيف يمكن استيعابها لقياس وتحقيق هذا النوع من الاستقرار في العراق[1].

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

هو حالة توازن وثبات في الأنظمة الاقتصادية تتسم فيها العديد من العوامل بالثبات والتوازن. يشير هذا المصطلح في السياق القانوني إلى حالة تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني للدولة، حيث تكون السياسات والإجراءات الاقتصادية تحت الرقابة والسيطرة للمحافظة على استقرار الأسعار، والحفاظ على التوازن في الميزانية العامة، وضبط مستويات البطالة والنمو الاقتصادي، وفي السياق القانوني، يتطلب الاستقرار الاقتصادي وجود سياسات وإجراءات قانونية محكمة تهدف إلى

آثارًا إيجابية أيضًا، حيث انخفض معدل البطالة من ٢٦,٨% في عام ٢٠٠٤ إلى ١٢% في عام ٢٠٠٧ وفقًا للإحصاءات الرسمية.

[1] انطوان مسرة ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧، ص ٤٩٢.

منع التقلبات الكبيرة في الاقتصاد، وضمان استمرارية النمو الاقتصادي بشكل مستدام دون أن يؤثر على الأمن الاقتصادي للدولة[١].

إن الهدف الرئيسي من تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكمن في ضمان تحقيق التوازن بين العوامل الاقتصادية المختلفة مثل النمو الاقتصادي، ومستويات البطالة، والتضخم، وميزان المدفوعات. وتتضمن السياسات القانونية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنظم السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة بهدف تحقيق هذا الاستقرار والحفاظ عليه[٢].

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي يعد عنصراً حيوياً في العراق، وذلك لعدة أسباب مهمة:

١. **جذب الاستثمارات:** الاستقرار الاقتصادي يشكل بيئة ملائمة للاستثمار، حيث يجذب المستثمرون المحليون والأجانب للدخول في سوق العراق عندما يكون هناك استقرار في الأسعار والسياسات الاقتصادية والحكومة العراقية تسعى إلى تبني نهج جديد يستهدف تنويع مصادر الاقتصاد وتنشيطه، من خلال اتخاذ حلول جذرية لمعالجة التحديات الراهنة وفتح آفاق أوسع أمام تدفق الاستثمار الأجنبي في اقتصاد البلاد الذي يعاني من اختلالات هيكلية ممتدة[٣]، حيث تشكل الحزم القانونية والإدارية المتعلقة بالتعديلات المختلفة جزءاً من هذه الحلول التي تهدف إلى تحويل البلاد إلى بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وفقًا لتصريحات المستشار السياسي للحكومة العراقية، فادي الشمري يتبنى ذلك النهج رؤية حكومية جديدة، ويأتي في ظل جهود مكثفة من الوزارات لوضع خطط تشمل أبرز المشاريع، خاصة تلك المرتبطة بالبنية التحتية.

وتسعى الحكومة إلى جذب الاستثمارات من مختلف الدول، سواء في إقليم الشرق الأوسط أو خارجه، بالإضافة إلى استثمار عوائد النفط. تتبنى الحكومة مقاربة تعامليه تُعرف بـــ"النفط مقابل الإعمار" في التعامل مع بعض الدول، وهو ما يعكس الجهود المستمرة لدعم البنية التحتية والتنمية المستدامة.

رأي الباحث يمكن أن يكون إيجابياً تجاه الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. يُعتبر الاستقرار الاقتصادي والسياسي أمراً حاسماً لجذب المستثمرين، وهو ما

---

(1) Farah, Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " **A study on the causes of unemployment a mong university Graduates in Kenya: A case of Garissa country , Kenya** ", Journal of economics and commerce, vol.1, P.21.

(٢) يحي الرفاني، **نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء**، القاهرة مركز الاهرام للدراسات وحقوق الإنسان، ٢٠٠٦، ص١٧٣.

(٣) نبيل جعفر عبد الرضا، **محمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧، ص ٧.

يشكل بنية أساسية لتنمية الاقتصاد وتحسين جودة الحياة للمواطنين. تبدو الخطوات التي تتخذها الحكومة العراقية، مثل التعديلات القانونية والإدارية والتركيز على تنويع مصادر الاقتصاد وتحفيزه، إيجابية وواعدة. ومن المهم أن تكون هذه الجهود جزءاً من إطار شامل يستهدف تحسين بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز والضمانات للمستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن الجهود المبذولة خططاً واقعية لتطوير البنية التحتية، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة لتعزيز التنمية المستدامة. ومع ذلك، يجب على الحكومة العراقية أن تتبنى نهجاً شاملاً ومتكاملاً يركز على معالجة التحديات الهيكلية والاقتصادية الرئيسية التي تواجهها البلاد، مثل تحسين بيئة الأعمال ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى توفير التعليم والتدريب المهني للقوى العاملة لضمان استفادة قصوى من الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي في المستقبل[١].

٢. **النمو الاقتصادي:** الاستقرار يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمستقر، مما يعني زيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد العوامل الأساسية المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ويُعتبر مؤشراً مهماً لانفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التطورات العالمية، خاصة في سياق سياسات الخصخصة وزيادة التوجه نحو آليات السوق والتحكم المتزايد لشركات متعددة الجنسيات في حركة السلع والخدمات. يُساهم هذا النوع من الاستثمار في رفع كفاءة الاقتصاد من خلال تأثيراته الإيجابية على تطوير قدرات الأفراد وزيادة الموارد المالية في البلد المضيف[٢].

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة عوامل الإنتاج، نقل التكنولوجيا، ورفع كفاءة قوة العمل من خلال التدريب والتأهيل. كما يعزز الخبرات الإدارية والتنظيمية ويُدخل برامج إنتاجية جديدة غالباً ما تكون غير متوفرة بالاستثمارات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يُسهم الاستثمار الأجنبي في ربط اقتصاد البلد المضيف بشبكات الإنتاج العالمية، والبلدان العربية وضمنها العراق، نظراً لظروفها الاقتصادية، تسعى جاهدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر لسد الفجوة بين الموارد الأجنبية والمحلية، وذلك من خلال إطلاق المبادرات التشجيعية وتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية المرتبطة بالاستثمار، تهدف هذه الجهود إلى توفير بيئة استثمارية ملائمة وتسهيل أعمال الشركات الأجنبية المستثمرة. وتزيد زيادة التدفقات الاستثمارية ليست فقط مهمة للبلدان النامية بما في ذلك العربية، ولكنها تلعب أيضاً دوراً هاماً في زيادة إنتاجية الاقتصاد ودخله وتحسين توزيع مصادر الإنتاج ونقل

---

[١] مطاي عبد القادر، **علي حبيش، مؤشر قياس الفساد الاقتصادي واثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

[٢] محمد زاهي المغيربي، **بناء الدولة والمساءلة والشفافية**، منتدى ليبيا للتنمية البشرية، ليبيا، ٢٠١٧، ص١٤.

التكنولوجيا، ومن هذا المنطلق، تسعى البلدان النامية وخاصة العراق لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تطوير اقتصادها وتوسيع نطاق إنتاجيته من خلال إيجاد بيئة استثمارية ملائمة وتخفيف القيود التي قد تعترض حركة الأموال الأجنبية[١].

٣. **ثقة المستهلكين والأعمال:** عندما يكون هناك استقرار في السياسات والأسعار، يزيد ذلك من ثقة المستهلكين والشركات، مما يعزز الإنفاق والنشاط الاقتصادي،وذلك من خلال ضبط التضخم والأسعار، حيث يسهم الاستقرار في ضبط معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار، مما يساهم في منع فقدان قوة الشراء للعملة وتحقيق استقرار اقتصادي عام، جذب المساعدات والتمويل الدولي: الاستقرار الاقتصادي يجعل العراق موطناً محتملاً للمساعدات الدولية والتمويل من الجهات الدولية، مما يمكنه من الحصول على دعم مالي لتطوير قطاعات مختلفة وتحسين البنية التحتية، والتنمية الشاملة: بما أن الاستقرار يؤدي إلى نمو اقتصادي متوازن، فإنه يسهم في تحقيق التنمية الشاملة في العراق من خلال توفير فرص عمل وزيادة الدخل وتحسين الخدمات الأساسية[٢].

والاستقرار الاقتصادي للعراق يمثل قاعدة أساسية للنمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي في المدى الطويل، وهو عامل حاسم يؤثر على حياة المواطنين وازدهار الاقتصاد الوطني، حيث أن **القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦(المعدل) المتعلق بالاستثمار في العراق** يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات الضرورية لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلية والدولية. يعتمد هذا القانون على وسائل محددة تتضمن منح المشاريع امتيازات وضمانات وتسهيلات إضافية وإعفاءات من الضرائب والرسوم، وفيما يتعلق بحدود الاستثمار الأجنبي وفقاً لهذا القانون، يُفتح المجال للاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات باستثناء استثمارات تعدين وإنتاج النفط والغاز، والقطاعات المصرفية وشركات التأمين. وتملك الأراضي محدد للمشاريع التحتية وتملك الأراضي كوحدات سكنية للمواطنين العراقيين، وتُخصص لفترة تصل إلى ٥٠ عاماً قابلة للتجديد ويُمنح الاستثمار الأجنبي بموجب هذا القانون العديد من المزايا، مثل: تسهيلات الدخول إلى السوق، الإعفاءات الضريبية، الحماية القانونية، والضمانات التي تُمكّن المشاريع الاستثمارية من النمو والتطور في السوق[٣].

---

[١] رمزي ذكي، **انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، مرجع سابق، ص ٢٦.

[٢] راضية مسعود، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واستراتيجيات مكافحته**، مرجع سابق، ص٤٥.

[٣] موفق احمد ، حلا سامي خضير ، المصدر السابق ، ثانياً المزايا والضمانات التي يقدمها القانون للمستثمر ، ص١٥٠ ، من مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الثمانون ، ٢٠١٠، ص ١٢.

ويمنح القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المستثمر، سواء كان عراقياً أو أجنبياً، مجموعة وافرة من المزايا[١] والضمانات التي تُعد دافعاً للاستثمار في العراق. تُشجع هذه المزايا والضمانات المستثمرين الأجانب والعراقيين على الاستثمار في البلاد، مما ينعكس إيجابياً على البيئة الاقتصادية ويعزز دخول الاستثمارات إلى البلاد. ومن بين المزايا والضمانات التي يوفرها القانون للمستثمرين[٢] تملك الأراضي للمستثمرين لإقامة المشاريع التحتية، بشرط عدم التعارض مع الأغراض الأساسية لتلك الأراضي، السماح للمستثمر بسحب رأس المال وأرباحه، والقدرة على التداول في سوق الأوراق المالية العراقية، وإمكانية استئجار وتأجير العقارات لأغراض الاستثمار لمدة تصل إلى ٥٠ عاماً قابلة للتجديد، ونقل ملكية المشروع لمستثمر آخر خلال فترة الاستثمار، مع احترام الاتفاقيات والقوانين المحلية، إمكانية توفير البنى التحتية للمشروع من خلال اتفاق مع الهيئات المعنية، توظيف العمالة غير العراقية في حالة عدم توفر الكفاءات المحلية المناسبة، حق الإقامة والتنقل للمستثمر الأجنبي وعمال مشاريع الاستثمار في العراق، حماية المشاريع الاستثمارية من المصادرة أو التأميم ما لم يصدر حكم قضائي بهذا الخصوص، عدم نزع ملكية المشروع إلا للمصلحة العامة مع توفير تعويض عادل، وإعفاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب والرسوم لمدة ١٠ سنوات[٣]، إعفاء المشاريع السكنية من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري.

وهناك المزيد من الاعفاءات والمزايا التي تنص عليها هذا القانون في الفصل الخامس بعنوان الاعفاءات. يحق للمستثمر الأجنبي الاستفادة من مزايا إضافية وفقاً للاتفاقيات الدولية التي وقعها العراق أو الاتفاقيات متعددة الأطراف التي انضم إليها، **وحددت المادة (١٤) من قانون الاستثمار الأجنبي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ التزامات المستثمر الأجنبي**[٤] كإخطار الهيئة الوطنية للاستثمار أو الهيئة المحلية المعنية بمجرد الانتهاء من تجهيز الموارد والبدء في العمل التجاري، وتحديد تاريخ بدء العمل، وإدارة حسابات مالية يتحقق منها محاسب قانوني معتمد في العراق وفقاً للتشريعات المحلية، تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع، وتزويد الهيئة أو الجهات المعنية بالمعلومات والوثائق المطلوبة، وإدارة سجلات خاصة بالمواد المستوردة للمشروع والمعفاة من الرسوم وتحديد مدة استخدام هذه المواد، والالتزام بسلامة البيئة والامتثال لنظام السيطرة النوعية والقوانين العالمية ذات الصلة بالبيئة والصحة والسلامة والقوانين المتعلقة بالأمن والنظام العام، والالتزام بالقوانين العراقية فيما يتعلق بالرواتب والإجازات وساعات العمل وظروف العمل وغيرها، وضرورة تطابق جدول تقدم العمل

---

[١] قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المواد(١٠ / ١١ / ١٢ / ١٥).

[٢] محمد زاهي المغيربي، **بناء الدولة والمساءلة والشفافية**، منتدى ليبيا للتنمية البشرية، ليبيا، ٢٠١٧، ص٣.

[٣] قانون التعديل الثاني رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤٣٩٣ في ٢٠١٦/١/٤.

[٤] المادة (١٤) من قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل النافذ .

الذي قدمه المستثمر مع الواقع، مع منح فترة لا تزيد عن ستة أشهر للتفاوت الزمني، ويحق للهيئة فرض عقوبات في حال تجاوز هذه الفترة وإمكانية سحب الاجازة، وتدريب الكوادر العراقية وتعليمهم وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم، ويجب إعطاء الأولوية لتوظيف العمالة المحلية، وهذه التزامات تعكس التزام المستثمر الأجنبي بالتعاون والامتثال للقوانين والشروط المحددة من قبل السلطات المعنية في العراق لضمان استدامة ونجاح المشروع وتأثيره الإيجابي على الاقتصاد المحلي، **والقانون الخاص بالاستثمار في العراق ينظم هيئات الاستثمار**[١]**، ومن بين هذه الهيئات:**

١. **الهيئة الوطنية للاستثمار:** تتمتع بشخصية معنوية وتديرها مجلس إدارة يتألف من ١١ عضواً ذوي خبرة واختصاص يحملون شهادات جامعية تتناسب مع مجال عمل الهيئة، وهي مسؤولة عن وضع السياسات الوطنية للاستثمار وتطبيق الضوابط والخطط، وتختص بالمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاتحادي بشكل حصري.

٢. **هيئات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم:** تمنح الصلاحيات المالية والإدارية الواسعة للمحافظات غير المنتظمة في الأقاليم، تشكل هيئة الاستثمار للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم لممارسة دورها في تشجيع الاستثمار ومنح الاجازات الاستثمارية[٢].

٣. **صلاحيات الهيئات:** تتمتع هذه الهيئات بصلاحيات منح الاجازات وتشجيع الاستثمار وإقامة فروع في مناطقها بالتنسيق مع الهيئة الوطنية، وتقوم بوضع الخطط الاستثمارية التي لا تتعارض مع الخطط الاستثمارية الوطنية، ويمنح القانون الاقاليم والمحافظات صلاحية تشكيل هذه الهيئات لتعزيز الاستثمار وتطوير المناطق، مع تأكيد الدور المحدد لكل هيئة حسب الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لها، مما يساهم في تنمية البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات المحلية والوطنية.

ثالثاً: تأثيرات الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد العراقي:

إليك تلخيصٌ لبعض مزايا الاستثمار الأجنبي وتأثيراته[٣]**:**

١. **نقل التكنولوجيا وتطوير الإنتاجية:** يساهم الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا والمعرفة الحديثة إلى العراق، مما يعزز تطوير الإنتاج المحلي وجودة السلع والخدمات المقدمة.

---

[١] راجع المادة (٤) ثانياً ، قانون التعديل الثاني المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥

[٢] راجع القاضي وائل عبداللطيف – قانون الاستثمار في لمحة – هيئات الاستثمار في العراق.

[3] Ramberg, Bennett. Nuclear Power Plants as Weapons for the Enemy: An Unrecognized Military Peril. University of California Press, 1985. p. xvii.

٢. **خلق فرص العمل وتقليل البطالة:** يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة فرص التوظيف، مما يقلل من معدلات البطالة ويرفع من دخول الأفراد وقدرتهم الاستهلاكية، مما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي.
٣. **تعزيز القدرة التنافسية والصادرات:** يعزز الاستثمار الأجنبي القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، مما يُساعد في التنافس مع المنافسة الأجنبية في السوق الداخلية والدخول في الأسواق العالمية.
٤. **زيادة الإيرادات الضريبية والمالية:** يساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة النشاط الاقتصادي وبالتالي توفير فرص ضريبية جديدة، مما يزيد من إيرادات الحكومة ويدعم التنمية الاقتصادية.
٥. **تحسين ميزان المدفوعات:** يُعزز الاستثمار الأجنبي نوعية الصادرات وكميتها، مما يعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات في الدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي[١].

إضافة إلى ذلك، يسهم الاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي في تعزيز قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن في المدفوعات وتنويع مصادر الدخل، مما يجعل الاستثمار الأجنبي عاملاً هاماً في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد، بهذه الطريقة، تبرز الفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بالنسبة للقطاعات الزراعية والصناعية بجانب تأثيرها على ميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي في العراق.

المطلب الثالث

العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي

يمتلك العراق إمكانيات كبيرة وموارد هائلة، ومع ذلك، التحديات السياسية والأمنية قد تثبط بعض طموحات الاستثمار الأجنبي. تحقيق الاستقرار السياسي والأمني يمثل عاملًا حاسمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الثقة لدى المستثمرين. ويتطلب التعزيز الدائم للثقة جهوداً حثيثة من الجهات المعنية في توفير بيئة استثمارية مستقرة وشفافة. التركيز على مكافحة الفساد المالي وتعزيز الشفافية في العمليات المالية يعزز الثقة بين المستثمرين والسلطات المحلية، ومنح الضمانات والامتيازات الكافية للمستثمرين الأجانب يشجع على زيادة الاستثمارات. إضافة إلى ذلك، توفير بيئة أكثر جاذبية وتسهيلات في الاستثمار تجعل العراق وجهة مغرية للشركات العالمية التي تتطلع للاستثمار

[١] صلاح الدين حامد الحديثي وايمان احمد حسين، الاعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٢، ص٢١.

في مشاريع البنية التحتية والطاقة[١]. ويستعرض هذا المطلب العلاقات والآليات التي تربط بين السياسات الاقتصادية المتبعة وتأثيرها على مستوى الاستقرار الاقتصادي، محللًا ما إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية تسهم في تحقيق وتعزيز الاستقرار أم تثير بعض التحديات والتوترات، **وذلك كما يلي:**

أولاً: العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي:

هي علاقة مترابطة ومتبادلة الإصلاحات الاقتصادية تشير إلى مجموعة من السياسات والتغييرات التي يتم تطبيقها في الهياكل الاقتصادية لدولة ما، والتي تهدف عادة إلى تحسين الكفاءة والاستدامة الاقتصادية[٢]، **وذلك علي النحو التالي:**

١. **زيادة الإنتاجية والكفاءة:** الإصلاحات الاقتصادية تسعى عادة لتعزيز الإنتاجية ورفع مستوى الكفاءة في القطاعات المختلفة من الاقتصاد. ذلك يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي أقوى ومستدام.

٢. **جذب الاستثمارات الأجنبية:** عندما تتم إصلاحات تجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية وتقدم ضمانات وشفافية أكبر للمستثمرين الداخليين والأجانب، فإنها تشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات.

٣. **تحسين السياسات النقدية والمالية:** الإصلاحات غالبًا ما تشمل تحسينات في السياسات النقدية والمالية، مما يؤدي إلى استقرار العملة وضبط التضخم وتحسين السيطرة على الديون والعجز المالي[٣].

٤. **تطوير البنية التحتية:** الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والاتصالات يمكن أن يكون جزءًا من الإصلاحات. هذا يساهم في تعزيز القدرة التنافسية ودعم النمو الاقتصادي.

٥. **تعزيز التجارة الدولية:** الإصلاحات التي تسهل التجارة الدولية وتقلل من الحواجز التجارية يمكن أن تؤثر إيجابًا على الاقتصاد من خلال زيادة الصادرات وتحفيز النشاط التجاري.

٦. **تحسين الشفافية ومكافحة الفساد:** الإصلاحات التي تعمل على زيادة الشفافية ومكافحة الفساد تعزز الثقة في النظام الاقتصادي وتشجع على المزيد من الاستثمارات. في النهاية، تتجه الإصلاحات

---

(1) Farah, Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " **A study on the causes of unemployment a mong university Graduates in Kenya: A case of Garissa country , Kenya** ", Journal of economics and commerce, vol.1, P.21.

(٢) كريم الحسناوي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٢١.

(٣) نبيل جعفر عبد الرضا، **محمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧، ص ٧.

الاقتصادية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والتشجيع على النمو المستدام وخلق فرص أكبر للتنمية والازدهار الاقتصادي[١].

والعلاقات بين السياسات الاقتصادية ومستوى الاستقرار الاقتصادي هي معقدة وتشمل تأثيرات متعددة. **ومن بعض العلاقات والآليات التي تربط بينهما[٢]:**

١-السياسات النقدية والمالية: سياسات النقدية (مثل تحديد معدلات الفائدة وسياسات السيولة النقدية) والسياسات المالية (مثل الميزانية والضرائب) تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي. سياسات مواتية تسهم في تحقيق استقرار الأسعار والعملة والنمو الاقتصادي.

٢-إجراءات السياسة النقدية: قبل ٢٠٠٣، كانت السياسة النقدية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية في العراق. البنك المركزي كان يتبع القرارات والتوجيهات الصادرة من السياسة المالية، وهذا الوضع كان مصحوباً بضعف في سلطة البنك المركزي ونقص في استقلاليته، وهذا الوضع أدى إلى تفاقم معدلات التضخم بشكل ملحوظ؛ حيث زاد عرض النقد بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الارتفاع الكبير في العرض المالي كان صعب المراقبة باستخدام الأدوات التقليدية في السياسة المالية والنقدية، وقد تزامن هذا مع فرض أسعار فائدة ثابتة على الاقتراض والإيداع، الأمر الذي أدى إلى ظاهرة هروب الودائع من المصارف؛ حيث بدأ الأفراد والشركات بسحب أموالهم من البنوك وعدم وضعها في مجالات إنتاجية، بل توظيفها في مجالات غير مرتبطة بالإنتاج والاستثمار الفعّال، وهذه الظاهرة كانت نتيجة لضعف السيطرة على تدفق النقود في النظام المالي، والتي كانت نتيجة مباشرة للسياسات النقدية والمالية السابقة التي كانت تفتقر إلى الاستقلالية والتي لم تستطع مواجهة التحديات الاقتصادية الكبيرة بشكل فعّال[٣].

٣-السياسات الاستثمارية والتنموية: توجيه الاستثمار نحو القطاعات الرئيسية وتحسين بنية التحتية تلعب دوراً كبيراً في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والتجارة والعلاقات الدولية: سياسات التجارة الخارجية والعلاقات الدولية يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي من خلال تبادل السلع والخدمات وتوفير الفرص التجارية وتعزيز العلاقات الدولية.

٤-التوظيف وسوق العمل: السياسات العمالية والتوظيف تلعب دوراً هاماً في استقرار السوق العمل ومستوى البطالة، مما يؤثر بدوره على الاستهلاك والنمو والتكنولوجيا والابتكار: الاستثمار في البحث

---

[١] جواد كاظم عبد نصيف البكري، **الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسية**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، بغداد، ٢٠٢١، ص ٤٧.

[٢] ولاء علي البحيري، **المجتمع المدني والإصلاح السياسي**، مجلة علوم إنسانية، العدد (٣٨)، ٢٠٠٨، ص ٣.

[3] Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile (2014), **"The costsof Corruption"**,A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies, P.33.

والتطوير ودعم الابتكار يمكن أن يحسن الإنتاجية ويعزز التنافسية، وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي والشفافية ومكافحة الفساد: السياسات التي تعزز الشفافية وتقليل الفساد تعطي ثقة للمستثمرين وتحفز على المزيد من الاستثمارات، مما يسهم في الاستقرار الاقتصادي. وفي العادة، السياسات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار والنمو المستدام في الاقتصاد، وتتفاعل مع بعضها البعض وتتأثر بالظروف المحلية والعالمية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، والعوامل السياسية والقانونية تلعب دوراً حاسماً في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[١]، **وذلك كما يلي:**

١. العوامل السياسية:

- الاستقرار السياسي: درجة الاستقرار في البلد تؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمرين الأجانب. الاستقرار يُشجع على الاستثمار نظراً للتوقعات الأفضل للعائدات على المدى الطويل.
- العلاقات الدولية: جودة العلاقات بين الدولة المضيفة والدولة المصدرة للاستثمار تلعب دوراً في جاذبية البلد للاستثمار علاقات قوية تعزز الثقة وتخفض المخاطر.
- النظام السياسي: الدول الديمقراطية التي تضمن الأمان والشفافية تجذب المستثمرين بشكل أفضل من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية.

٢. العوامل القانونية:

- الأنظمة القانونية[٢]: القوانين التي تحدد الإطار القانوني للاستثمار والقطاعات المسموح فيها تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب.
- الحماية القانونية: الحماية من المخاطر غير التجارية والسياسية تشمل القوانين التي تحمي المستثمرين من التأميم والمصادرة والمخاطر الناجمة عن الصراعات.
- نظام فصل النزاعات: طرق فصل النزاعات بين المستثمرين الأجانب والجهات الحكومية تلعب دوراً هاماً في تأخير فصل النزاعات أو التعقيد في الإجراءات يمكن أن يثني المستثمرين عن الاستثمار في البلد والعوامل السياسية والقانونية تعكس مدى الاستقرار والحماية التي يمكن أن

---

[١] أيمن أحمد محمد، **الفساد والمسائلة في العراق**، مؤسسة فريدريش، مكتب الاردن والعراق، ٢٠٢٣، ص١٢.

[٢] حميد حسن خلف، أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (٤٤)، العراق، ٢٠٢٣، ص ٣٤.

يحصل عليها المستثمر الأجنبي في بلد ما، وتلعب دوراً مهماً في قرارات الاستثمار لدى الشركات الدولية[١].

المبحث الثاني

سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق وأنواعه

تمهيد وتقسيم:

يواجه العراق تحديات اقتصادية كبيرة، منها الاعتماد الكبير على النفط كمصدر للدخل مما يجعل هذا الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، كما يُعيق الفساد التنمية الاقتصادية ويُقلل من كفاءة الإنفاق الحكومي، ضعف البنية التحتية حيث تعيق الاستثمار والنمو الاقتصاد، .كما تُعد البطالة مشكلة كبيرة في العراق، خاصة بين الشباب. حيث تشمل الاصلاحات في الإصلاحات المالية التي تهدف إلى تحسين إدارة المالية العامة، وزيادة الإيرادات، وخفض الإنفاق، وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، أيضا الإصلاحات الهيكلية والتي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار الخاص، وخلق فرص عمل جديدة، والإصلاحات الاجتماعية والتي تهدف إلى تحسين الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة، وتوفير شبكة أمان اجتماعي للمحتاجين[٢].

وتتمثل الإصلاحات الاقتصادية في العراق في إصلاح نظام الضرائب حيث يتم إدخال العديد من الإصلاحات على نظام الضرائب في العراق في السنوات الأخيرة، بهدف زيادة الإيرادات الحكومية، أيضا إصلاح نظام الدعم في العراق في السنوات الأخيرة، بهدف ترشيد الإنفاق الحكومي، وتشجيع الاستثمار الخاص حيث تم إصدار العديد من القوانين والتشريعات في العراق في السنوات الأخيرة، بهدف تشجيع الاستثمار الخاص، لذلك تعد الإصلاحات الاقتصادية ضرورية لتحسين الأوضاع الاقتصادية في العراق ولكن يجب أن يتم تنفيذها بعناية ودراسة لتجنب أي آثار سلبية، **وسوف نتطرق لذلك في المطالب التالية:**

المطلب الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق

---

[١] كمال أمين الوصال، **الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية**، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ٢، ٢٠٠٨م، ص ١٥٥.

[2] Tanzi ،V. "Corruption: Arm's Length Relationships and Markets", in Granulose Florential and Sam Peltzman (eds.) The Economics of Organized Crime, Cambridge University Press, U.K, 1995, pp161-180.

المطلب الأول

سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق

إن حشد وتخصيص الموارد الاقتصادية والمصرفية بكفاءة لأغراض الانتاج والتنمية من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار وهذا يتطلب وجود نظام مصرفي ومالي متطور، وبالتالي فان اصلاح القطاع المالي والمصرفي يعمل على خلق انظمة مصرفية ومالية سليمة وقادرة على التنافس وفي الوقت ذاته تعزز الاستقرار الكلي والاسراع في وتيرة النمو الاقتصادي، ولعل إن الاهداف الرئيسية للإصلاح تتضمن إصلاح وتحديث انظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية والتي بدورها تساهم في تسهيل المدفوعات، وتطوير الاسواق المالية وتعزيز قدرتها في مجال ادارة السياسة النقدية[١]، **ونتناول هذا المطلب فيما يلي:**

أولاً: أهمية التنويع الاقتصادي:

تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي في عدة صور منها ما يتعلق بتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية, إذ أن تحقيق التشابكات الاقتصادية يعد من أهم صور التنويع الاقتصادي, فضلاً عن العلاقات بين فروع القطاع الواحد والقطاعات الأخرى على مستوى الاقتصاد المحلي, وأن التنويع الاقتصادي يقود إلى تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري, كما يعمد إلى تقليل التذبذب وعدم استقرار مستويات الناتج المحلي الإجمالي, الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي[٢]. لذا يمكن القول أن التنويع الاقتصادي يساهم في رفع معدلات التبادل التجاري وذلك من خلال تقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات, إذ ستتوزع هذه المخاطر على عدد كبير من السلع والخدمات مما يقود إلى انحسار حجم الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة إلى الخارج وبالتالي سيزيد من حجم التجارة الخارجية, فضلاً عن ذلك فإنه سيساهم في تقليل مشكلة البطالة وزيادة فرص العمل عن طريق زيادة

---

[١] هيثم حسن الزغبي، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٢١، ص ٥٦.

[٢] عمار طارق عبد العزيز، **الفساد الإداري وطرق معالجته**، المركز العراقي للأبحاث، بغداد، ٢٠٢٢م.

معدلات الانتاج في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة المالية للدولة, أي ضمان تحقيق الاستدامة المالية من خلال دعم وتنويع الايرادات العامة[١].

ثانياً: محددات ومبررات التنويع الاقتصادي:

إن التنويع الاقتصادي يرتبط بمجموعة من المتغيرات التي تحدد نسبة نجاحه أو فشله وأن هذه المحددات تتجسد بما يلي:

١. يؤدي التنويع الاقتصادي الى خفض مخاطر الاعتماد شبه الكامل على إيرادات الموارد الطبيعية في تمويل النفقات العامة للحكومة, فعندما يرتبط الأداء المالي الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراجية (كالنفط, الغاز) أو سلعة زراعية أولية (القمح , الأرز) الخ, إن أي انخفاض يحصل في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي إلى تعثر الأنظمة المالية الحكومية.

٢. إن ضعف تنويع دالة العرض المحلية (قطاعات الانتاج) وتفاقم إشكالية اختلال هيكل الانتاج يرفع من مستوى المخاطر المرتبطة بحصيلة الصادرات, إذ غالباً منا تعتمد البلدان الريعية على صنف وحيد أو عدد محدود من السلع المعدة للتصدير لـــــــذا فإن الاعتماد المفرط الناجم عن الاحادية الشديدة في الاقتصاد يزيد من إشكالية الانكشاف التجاري للاقتصاد على الأسواق العالمية بسبب زيادة الطلب على المستوردات لتلبية حاجة السوق المحلي من جميع أنواع السلع والخدمات[٢].

٣. إن الموارد الطبيعية هبات ديموغرافية في باطن الأرض, وإن هذه الهبات تتسم بغياب التجدد والنضوب وبشكل خاص الوقود الأحفوري, لذا لابد أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج المحلي من قطاعات أخرى تجنباً لاستنزاف المورد الناضب أو تكوين ثروة مادية إضافية على سطح الأرض كبنى تحتية أساسية.

٤. يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز استيعاب رأس المال البشري وزيادة انتاجيته, اذ يعد التنويع الناجح أكثر أهمية الان في أعقاب تباطؤ النمو العالمي وضرورة وجود العديد من الأنشطة لزيادة عدد ونوعية الوظائف, فتوفير البيئة المواتية والترويج لإقامة أنشطة ذات إنتاجية وميزة تنافسية مرتفعتين ووظائف من شأنها تسهيل النمو من خلال التحول الهيكلي, فكلما كانت الأنشطة

---

[١] وفاء جعفر وحمدان، أحمد عبد الزهرة، **تقيم الدور التنموي للسياسة النقدية في العراق باستعمال مربع كالدور**، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص، المؤتمر السنوي الرابع، البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٣، ص ١٩.

[٢] عبد الكريم كامل عبد الكاظم أبو هات، **توجيه الانفاق الحكومي في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٩٤، العراق، ٢٠١٨، ص ١٨٨.

الاقتصادية المحلية بأكثر تنوعاً وتشعباً, وأكثر تعدداً وترابطاً كلما زاد التوجه نحو الابتكار وتبني المتغير التكنولوجي في ميادين الانتاج[١].

٥. يساهم التنويع الاقتصادي هي تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي, حيث أن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة تعد من النتائج التي تنجم عن التنويع الاقتصادي وهي العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني, وهذا ما يتجه الاهتمام إليه في التخطيط القطاعي عند اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي وذلك من أجل إنجاز نمو في أنشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام[٢].

٦. يضمن وجود اقتصاد متنوع غالباً تحقيق الهدف المزدوج للسياسات الاقتصادية إلا وهو الاستقرار والنمو طويل الأمد, وذلك من خلال استغلال المزايا النسبية والموارد الطبيعية المتوافرة هي البلاد بهدف رفع مستويات الناتج عن طريق تنويع الهيكل الانتاجي والذي سيؤدي بدوره إلى تشديد استغلال الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي, فضلاً عن تحسين ميزان المدفوعات عن طريق رفع وتنويع الصادرات وتدنية الاستيرادات التي تعوضها قطاعات الإنتاج المحلية، وبالتالي توفير ما يعرف بالأمن الغذائي والتي يحتاجه البلد دائما.

٧. يسهم التنويع الاقتصادي في خلق قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج خاصة في البلدان التي تتسم بهيمنة الموارد الطبيعية الاستخراجية كون الأخيرة تتسم بالنضوب وعدم إمكانية التجدد, وفي ظل عدم توافر هذه القاعدة الاقتصادية فإن إيرادات القطاعات الاقتصادية سوف تنخفض مما سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي, إذ أن عملية التنويع الاقتصادي تعزز قدرة الاقتصاد هي الوقاية من المرض الهولندي[٣].

---

[١] أمال على إبراهيم، **دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد(٢٠)، العدد الثالث، الجزء الثاني، جامعة بورسعيد، مصر، ص١١٨.

[2] Sovacool, B. K., Axsen, J., Delina, L. L., Boudet, H. S., Rai, V., Sidortsov, R., ... & Galvin, R. Towards codes of practice for navigating the academic peer review process. Energy Research & Social Science, 2022, P.89.

[٣] أمال على إبراهيم، **دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد(٢٠)، العدد الثالث، الجزء الثاني، جامعة بورسعيد، مصر، ص١١٠.

٨. يساهم التنويع الاقتصادي هي تحقيق التوزيع العائم للاستثمارات على كافة أقاليم البلد بهدف خلق حالة من الموائمة والتوازن بين المدن من خلال تكافئ فرص العمل لمواطنيها أي ضرورة مراعاة عناصر التوطن للمشروعات المنتجة, الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق الاستخدام الكفؤ والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة هي البلد لبلوغ الأهداف التنموية المرجوة.

ثالثاً: وصف لإداء الاقتصاد العراقي:

يرجع تدهور الاداء الاقتصادي على المستوى الكلي ابتداء من مطلع الثمانينات وعلى المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الخارجي (فان تدهور الاداء الاقتصادي يعود الى تورط العراق في حرب طويلة الامد مع إيران مما ادى الى استنزاف كافة الاحتياطات من الموجودات الاجنبية ودخوله في اتفاقيات ساهمت في زيادة المديونية، يضاف الى ذلك تجميد الارصدة لدى البنوك العالمية من أثر الحصار الاقتصادي المفروض من قبل الامم المتحدة بسبب دخول الكويت، أما على المستوى الداخلي (فتتمثل بتدهور شروط التبادل التجاري وتقليص الاسواق الاقليمية يرافق ذلك سياسات مالية وسيطة ادت الى تدهور وزيادة العجز المالي وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات مع تنامي المديونية الداخلية. بالإضافة الى الديون الخارجية وترجع الاحتياطات الاجنبية وتراكم مناظرات المدفوعات الأجنبية نتيجة لذلك[١].

ولقد ساعد تدهور اوضاع الاقتصاد الكلي في العراق في ضعف النظام المالي والمصرفي مما جعل الاجهزة المالية والمصرفية غير كفؤة في تخصيص وحشد الموارد، كما ان القطاع المصرفي في العراق مازال مثقل بالاختلالات الهيكلية التي يعكسها عدم وجود المنافسة وتركيز المساهمات في السوق، ويمكن تشخيص نقاط الضعف الهيكلي في النظام المصرفي بالابتعاد عن الائتمان الموجه، والقروض المتعثرة، وضعف كفاءة انظمة المدفوعات، وضعف الافصاح والرقابة، وضعف استخدام التكنلوجيا في العمل المالي والمصرفي، ولإصلاح القطاع المالي والمصرفي وتحريره لابد من سياسة اصلاح المشروعات المملوكة للدولة والخصخصة وإعادة الهيكلة، وسياسة تحقيق الاستقرار، والسياسات الهيكلية، وسياسة الاصلاح الاقتصادي، وسياسة تعديل الاسعار وتحريرها، وسياسة إصلاح القطاع الخارجي وتحرير التجارة، وسياسة الاصلاح الضريبي وإصلاح الانفاق والموازنة العامة[٢].

---

[١] أيمن أحمد محمد، **الفساد والمسائلة في العراق**، مؤسسة فريدريش، مكتب الاردن والعراق، ٢٠٢٣، ص١٢.

[٢] جواد كاظم عبد نصيف البكري، **الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسية**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، بغداد، ٢٠٢١، ص ٤٧.

وفي مجال الاصلاح الضريبي والانفاق والموازنة لابد من الإشارة إلى أهمية الموازنة العامة كقناة رئيسية للإصلاح الاقتصادي، فالموازنة العامة في المالية العامة الحديثة أصبحت من أهم الوثائق الاقتصادية التي تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل داخل الاقتصاد، كما تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة، وتستخدم كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعتمد استراتيجية الموازنة العامة في تحقيق ما سبق ذكره على تغير الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدماً في ذلك الضرائب والنفقات ويجب أن يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة وتجنب الأثار الغير المرغوبة، وهنا لابد من الاشارة إلى ضرورة الاصلاح الضريبي واصلاح الانفاق والموازنة لما تحقق الاخيرة من أهداف اقتصادية تساهم بشكل أو بأخر في تحرير واصلاح النظام المالي والنقدي والمصرفي (أثار مباشرة وغير مباشرة) [١].

رابعاً: عوامل ضعف الموازنة العامة:

إن النفقات العامة في موازنة الحكومة العراقية هي نفقات إدارية بالمرتبة الاولى وتحويلية بالمرتبة الثانية، وبالتالي فان النفقات الادارية تشير الى وجود خلل في الاداء الاقتصادي للحكومة، وهيمنة الضرائب غير المباشرة على الهيكل الضريبي في العراق، مما يشير الى تحمل جميع شرائح المجتمع وبدون الاستثناء للعبء الضريبي متمثلاً في ارتفاع اسعار السلع المختلفة، ولقد ساهم الوضع الحالي للموازن العراقية والذي ركز على النفقات الادارية وبخاصة رواتب الموظفين الذين يثقلون كاهل الموازنتين على حساب احداث تحسين وتغير في الهيكل الاقتصادي الانتاجي في تغذية الاتجاه التضخمي الحلزوني، وبالتالي لم يتحقق التحسن المنشود في الوضع المعيشي للمواطنين[٢].

رابعاً: الاصلاحات المالية والمصرفية:

مثلما تكلمنا عن دورة الحكومة باستخدام ادواتها المالية (الانفاق والضرائب) لما لهما من دور في تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والمساهمة بشكل اواخر في عملية الاصلاح الاقتصادي فان سياسات اصلاح القطاع المالي والمصرفي هي الاخرى تساهم في حلله الاقتصاد العراقي وتحريكه،

---

[١] أيمن أحمد محمد، **الفساد واصلاح الاقتصاد في العراق**، مرجع سابق، ص ٩.

[٢] محمد صالح، **الفساد يستنزف الموارد الطبيعية ويهدم التوازن البيئي في العراق**، كوردي، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٢٣.

فإصلاح النظام المالي والمصرفي في العراق يعني ايجاد نظام مالي يستند الى عوامل والية السوق وقادر على الوفاء بمتطلبات اقتصاد أكثر تحررا وتوجها نحو القطاع الخاص **ويشمل**[1]:

١. تحرير اسعار الفائدة والازالة التدريجية على تخصيص الائتمان والاتجاه نحو عوامل والية السوق لتمويل عجوزات الموازنة والانتقال الى استخدام الادوات الغير مباشرة للسياسة النقدية.
٢. اعادة هيكلة محافظ البنوك وتعزيز الاجراءات القانونية والتنظيمية التي تشرف على انشطة القطاع المالي والمصرفي وتمارس الرقابة عليه بالشكل الذي يتماشى مع المعايير الدولية.

ولتحقيق هذه الاهداف لابد من[٢]:

١. اعادة تأهيل المصارف التجارية بالعراق وبالخصوص مصرفي الرافدين والرشيد باعتبارهما من أكبر المصارف الحكومية.
٢. اعتماد التقنية المصرفية الحديثة من اجل الاسراع في عملية التخصيص وحشد الموارد وزيادة كفاءة العمل المصرفي.
٣. زيادة قدرات القطاعات المالية والمصرفية من خلال التدريب العالي ولتطوير الكفاءة التشغيلية لتمكنها من مواكبة التغيرات المتسارعة والمتطورة في مجال الصناعة المالية والمصرفية كي تكون على استعداد لمقابلة وتوفير متطلبات العولمة.
٤. دمج المصارف الصغيرة مع بعضها البعض بهدف انشاء المصارف الشاملة او ما يعرف (ببنوك الصيرفة الشاملة) الامر الذي يساهم في خلق نظام مالي ومصرفي يتسم بالكفاءة واعتبار عملية الدمج والتملك وسيلة اساسية لبعض المصارف لكي تتوسع في الاعمال والربحية وتحقيق وفورات الحجم وخلق مؤسسات مالية قادرة على المنافسة واحتلال حيز ومكان مناسب في عالم الصناعة المصرفية في ضوء متطلبات لجنة بازل/٢.

المطلب الثاني

أنواع الاصلاحات الاقتصادية في العراق

---

(1) Sovacool, B. K., Axsen, J., Delina, L. L., Boudet, H. S., Rai, V., Sidortsov, R., ... & Galvin, R. Towards codes of practice for navigating the academic peer review process. Energy Research & Social Science, 2022, P.89.

(٢) هشام مصطفي محمد سالم الجميل، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي**، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد (٣٠)، ٢٠١٤، ص ٥٣١.

أولاً: الإصلاحات الهيكلية:

عندما يعاني بلد ما من أزمة هيكلية عميقة وشاملة بسبب تراكم الديون الخارجية أو بسبب عدم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والإنسانية، كما هو الحال في الظروف الراهنة للاقتصاد العراقي، فإنه سيلجأ حتماً إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لطلب المشورة الطبية والحصول على وصفة علاجية، والتي تتكون من سلسلة من الضوابط والقيود والشروط المتعلقة بالجانب النقدي والمالي التي يجب على الاقتصاد المريض الالتزام بها كشرط ضروري لعودته إلى حالته الطبيعية أو الصحية.[١]

ويتم ذلك من خلال ضبط مستوى الطلب الكلي وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي واستعادة حالة التوازن الاقتصادي هذه الوصفة تسمى برامج التعديل الهيكلي، وقد تبدأ برامج التكيف الهيكلي كسياسات أو برامج حكومية تسبق إبرام الاتفاقيات مع المؤسسات الدولية أو كمقدمة لها أو كنوع من التعبير عن حسن السلوك بناء على طلبها، حيث أن توقيع هذه الاتفاقيات يسبقه إرسال تقدم الحكومة خطاب نوايا إلى الصندوق يلتزم فيه بالشروط المتفق عليها للتمويل أو التخطيط للديون، ومثال على ذلك خطاب النوايا الذي أرسلته الحكومة العراقية إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

وتضمنت الرسالة العراقية، بالإضافة إلى الوثائق التي صدرت وما زالت تتعلق بالعراق، تأكيداً للنوايا، وتظهر الوثائق التي قدمها الصندوق الارتباط بين عملية إعادة تنظيم الدين الخارجي: حيث تقوم الحكومة العراقية بتنفيذ عملية إعادة تنظيم الدين الخارجي بإجراء الإصلاح الضريبي، وإصلاح القطاع المالي، وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة، واستقرار الاقتصاد الكلي[٢]. ولكن يبقى السؤال دائما: كيف يمكن معالجة الاختلالات العديدة التي ابتلي بها العراق؟ وينعكس ذلك في الميزانية الوطنية وميزان المدفوعات والميزان التجاري، إضافة إلى انتشار البطالة وغياب المؤسسات السليمة وغيرها من العوامل التي يصعب ذكرها، **وهو ما نوضحه فيما يلي:**

---

[١] همسة قصي السامراني، **سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي تجربة العراق بعد ٢٠٠٣**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد ١٢، ٢٠١٢، ص

[٢] شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة"، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، ٢٠١٨، ص ٨.

إن الدخول في الإصلاح الاقتصادي يعني بقاء الدولة هي الأساس، فبدون الدولة لا يمكن أن تتم أي عملية إصلاح، وبسبب هذا الغياب اختفت العديد من المشاريع والبرامج، ونتيجة لذلك ظهرت مشاكل كثيرة فيما بعد ومن الحقائق الواضحة أنه لا يمكن تحقيق التنمية ولا التنمية ولا إعادة الإعمار، لا ديمقراطية ولا أمن دون دولة فاعلة، وهذا هو الدرس الأول الذي يجب استخلاصه في أي معالجة للمشاكل التي يواجهها العراق اليوم وعندما سقطت دولة النظام السابق عام ٢٠٠٣ وجاء البديل (السلطة المتعددة الجنسيات) ومعها أجهزتها وخبراتها في كافة المجالات، كان لا بد من مناقشة هذه القضايا في إطار هذه الخصوصية، خاصة أنه لم يكن هناك غيرها وقد أبدت العديد من الأطراف السياسية المتضررة في العراق تفهمها لهذه الرؤية.

وأثناء مناقشة الإصلاح، تم سن عدد من القوانين والأوامر والإجراءات، وكان معظمها صحيحاً. وذلك لأن العيب لم يكن فيما شرع صدرت العديد من القوانين لإصلاح الجهاز المؤسسي للدولة في مجالات التجارة والمصارف والتوظيف والأسواق المالية وغيرها لكن المشكلة التي ظهرت هي أننا لا نستطيع أن نحقق الإصلاحات المنشودة إلا إذا تم تهيئة المناخ المناسب لها فالإصلاحات تعتمد على مناخها، وفي الواقع، لم يتم أخذ ذلك في الاعتبار بشكل كافٍ لأن البرامج المقدمة كانت مبنية على افتراضات خاطئة[١].

<u>وهذا الأمر يخضع لفرضيتين وهما:</u> الفرضية الأولى: سقوط النظام السابق خلق المناخ الكامل للإصلاحات وأدى إلى ظهور ما يسمى بمفهوم (مرحلة ما بعد الصراع) هذه الفرضية في الواقع لم تكن مبنية على أسس ومعطيات صحيحة، إذ أن سقوط النظام لم يكن بداية إنهاء الصراع، بل بداية مرحلة جديدة، وهي مرحلة صراع من نوع مختلف، مرتبط بـــ التخريب والإرهاب والعنف إذا تم تصميم السياسات على أسس خاطئة، فإن النتائج ستكون خاطئة، وبالفعل، بعد سقوط النظام، تمت صياغة برامج الإصلاح على هذا الأساس وهناك برنامج يسمى "تلبيه احتياجات إعادة إعمار العراق" والذي تم تقديمه في مؤتمر مدريد للمانحين في عام ٢٠٠٣ كل شيء في هذا البرنامج كان مبنياً على

---

[١] عبدالناصر يوخشيم، محمود الدرسي، **أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)**، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم ١٠، الاصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ٢٠٢١, ص ١٥٩-١٨٠.

افتراض عدم وجود أي خطر وأن الوضع طبيعي وأنه يجب تنفيذ هذه البرامج بشكل صحيح حيث رأت الدوائر الأجنبية ذات الصلة[١].

الفرضية الثانية: هذه تقديرات غير صحيحة وإجراءات غير كافية في سياق التخطيط لإسقاط النظام السابق وغيره، فقد افترض مخططو السياسة الأمريكية أن إسقاط النظام سيوفر الفرصة لإقامة نموذج ديمقراطي يمثله نظام ليبرالي على أساس اقتصاد السوق والتجارة وتحرير الأسعار وإنشاء الأسواق المالية.

وفي الواقع، نشأ تناقض بين الطلب على هذا النموذج الذي من المتوقع أن يكون ذا فائدة في المنطقة، وسوء تقدير حجم المخاطر المحتملة، التي لم تكن عرضا جانبيا إذ امتدت على مدى أكثر من ثلاث سنوات، وما زلنا نعاني منهم الفكرة المطروحة هنا للدراسة ليست فكرة الإصلاح بل فكرة المناخ والأوضاع، والدرس الأول هو تضاؤل دور الدولة في المرحلة الماضية لأن الأمور كانت تدار من قبل سلطة التحالف ومن ثم جاءت المرحلة الجديدة وهي مرحلة الانفلات الأمني وانتشار أعمال العنف والتخريب والتي كانت لها عواقب وخيمة على الاقتصاد ومستقبل البلاد وأضعفت دور الحكومة وواجبات الدولة، أما الإصلاحات الاقتصادية نفسها فتركز على إزالة الاختلالات في ميزانية الدولة والميزان التجاري وتدعو إلى تحرير التجارة وإجراء تغييرات هيكلية (الخصخصة وإصلاح المؤسسات وغيرها) ولم تأخذ هذه الوصفة بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالعراق، إذ لا يمكن لهذه الإصلاحات أن تكون الهدف الوحيد بل يجب أن تكون جزءا من استراتيجية تنموية شاملة وهذا هو الدرس الثاني، إذ لا يمكن إجراء إصلاحات على أطر الدولة وقوانينها وآلياتها دون استعادة وتأهيل وإعادة هيكلة مقومات الدولة والاقتصاد[٢].

ولذلك نلاحظ أن التركيز ينصب على مجال التجارة وليس على مجال الإنتاج على سبيل المثال، من الأمور السيئة التي حدثت هو إلغاء التجارة كلياً وقبول البلاد ليس فقط من الناحية الاقتصادية لمستوى الواردات، بل أيضاً للمستوى الأمني وأشياء أخرى ولم تكن هناك قيود على الواردات من

---

[١] مهدي الحافظ، **إدارة الإصلاحات الاقتصادية في العراق**، جريدة الصباح، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢.

[٢] هشام مصطفي محمد سالم الجميل، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي**، مرجع سابق، ص ٥٣١.

الخارج باستثناء ضريبة بسيطة ولا تتجاوز ٥% باستثناء بعض المواد الإنسانية والكتب وغيرها، ثم تمت مضاعفتها إلى ١٠% في الموازنة الجديدة لعام ٢٠٠٦. **وينتج عن ذلك ما يلي**[١]:

١. تهميش دور القطاع الخاص حيث أنه لم يعد قادراً على القيام بدوره المنشود كقائد للاقتصاد الوطني.
٢. تهميش الصناعات الوطنية لأنها لم تعد قادرة على المنافسة، وعدم توفر ظروف النمو الملائمة، بما في ذلك تدابير الحماية الوطنية.

يري الباحث أنه يعرف جيداً التحديات التي تواجه العراق في مجال الإصلاح الاقتصادي والتكييف مع الظروف الراهنة مثل أهمية دور الدولة حيث يشير الباحث إلى أهمية وجود دولة فعالة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، وهذا يعكس الاعتراف بأن التحولات الاقتصادية تتطلب إطاراً سياسياً واقتصادياً قوياً ويُعرب الباحث عن اعتقاده بأن البرامج الاقتصادية لم تأخذ في الاعتبار الوضع الفعلي في العراق بشكل كاف، مما أدى إلى تقديرات غير دقيقة وخطط غير فعالة. ويُشير إلى أن التركيز على التجارة دون التركيز على الإنتاج يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد الوطني وتهميش الصناعات المحلية، **ويؤكد الباحث** على ضرورة إصلاح المؤسسات الحكومية وخلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي، بما في ذلك توفير التنظيم الصحيح والتشريعات الداعمة.بالإضافة إلى أن تهميش دور القطاع الخاص قد يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد، ويجب على الحكومة خلق بيئة مناسبة لازدهار القطاع الخاص.

أما عن آثار برامج التكييف الهيكلي على السياسة التنموية في العراق: إن تنفيذ برامج التكيف الهيكلي له عدد من الآثار الإيجابية والسلبية ومن أبرز التأثيرات الإيجابية زيادة قدرة الاقتصاد الكلي على امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أوضاع أسواق التصدير والأسواق المالية الدولية، **وذلك كما يلي**[٢]:

١-تعمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية.
٢-معالجة التشوهات الاقتصادية، وخاصة التشوهات في الأسعار، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف).
٣-تخفيض عجز الموازنة العامة.

---

(1) eckelman, J and B.Powell, **Corruption and the institutional environment for growth**, Comparative Economic Studies, vol. 52, issue 3, 2020, P.21.

(٢) موالي إبراهيم عبدالحكيم، **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، جامعة غرداية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص١١.

٤-تقليص العجز في ميزان المدفوعات بما يحقق حالة من الكفاءة في استخدام موارد الصندوق.

٥-تحسين الوضع الاقتصادي وبالتالي زيادة قدرة الدولة المستفيدة على سداد ديونها الخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يعيد حالة التوازن الداخلي والخارجي.

أما الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن تطبيق برامج التكييف الهيكلي فهي كالأتي:

١. إن تطبيق إجراءات التقشف المالي يسبب ضرراً جسيماً لقطاعات واسعة من السكان، وخاصة الفقراء وذوي الدخل الثابت (الأجور والرواتب).

٢. تؤدي هذه السياسة إلى الحرمان من العديد من فرص التعلم والتدريب.

٣. سياسة تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود تؤدي إلى طغيان الاستهلاك لشريحة قليلة من الناس ووقوع فئة الأغلبية في فخ الجوع.

ومن أجل تنفيذ هذه البرامج بتكاليف اجتماعية واقتصادية أقل، يجب أن يكون الدعم المالي الخارجي متاحا على نطاق واسع، لأن ذلك مهم لتجنب الآثار الانكماشية أو على الأقل التخفيف من حدتها ولتخفيف الأعباء على السكان وتهيئة الظروف المناسبة والتي بموجبها تصبح هذه البرامج مقبولة أو ممكنة دون معارضة قوية ولذلك فإن هذه البرامج عادة ما تكون مصحوبة بدعم مالي من الصندوق والبنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى وبالإضافة إلى تأجيل سداد الديون، هناك أيضاً تكاليف سياسية لا ينبغي لنا أن نتجاهلها عند تقييم برامج التكيف الهيكلي واجهت أغلب الدول التي نفذت برامج الصندوق أحد أمرين: إما الاضطرار إلى التضحية بالديمقراطية لمواصلة تنفيذ البرنامج، أو مواجهة خطر الانقلاب العسكري بعد تفاقم العواقب الوخيمة المترتبة على تنفيذ هذه البرامج[1].

ثانياً: الإصلاحات السياسية:

بعد عام ٢٠٠٣، بدأ العراق في تبني نظام سياسي جديد يقوم على الديمقراطية والتعددية ونحو نظام اقتصادي جديد قائم على السوق ويبتعد عن أسلوب التخطيط المركزي للاقتصاد ونظراً للتبعات والآثار والتكاليف الاجتماعية المتعددة والخطيرة التي ترتبت على هذا التغيير، فإن التحديات والإخفاقات التي واجهها العراق على أكثر من صعيد لم تكن نتيجة الظروف المحيطة بالتغيير، أو نتيجة نوع التغيير الذي حدث. لقد كان الوضع بعد عام ٢٠٠٣ مناسباً بسبب مزيج من الإخفاقات السياسية

(1) Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile, **The costsof Corruption**, A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies, 2023, P.36.

والاقتصادية والتنموية والسلوك السياسي غير المناسب، ولكنه كان أيضاً انعكاساً لهذه التأثيرات البعيدة المدى[١]. **حيث تم انتخاب بعض مؤشرات الاقتصاد الحقيقي للتعبير عن كفاءة الأداء وأهما (القطاع الخاص، الموارد البشرية، البيئة الاستثمارية)، وتعزيز دور القطاع الخاص:** يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لتنويع قدرات الاقتصاد العراقي لذلك لا بد من إجراء تغييرات مؤسسية وقانونية تخلق المناخ المناسب لذلك من خلال (الأمن، تعزيز القانون، تطوير نظام مالي يعتمد على تنويع طرق الدفع وإزالة القيود الكمية والنوعية التي تعيق حركة عناصر الإنتاج إلى زيادة القدرة التنافسية) [٢].

وهكذا فان الدور والعلاقة المتوازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص ضرورية في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي فالغاية من الإصلاح في العديد من دول الجنوب النامية ليس في إنهاء قوة الدولة وإنما في تغيير طبيعة وخصائص وظيفتها إذ لا يزال الإنفاق الحكومي) الجاري والاستثماري (عاليا في الكثير من دول الشمال الصناعية ، فقد أرتفع في السويد من (١٠%) إلى (٦٩%) وفي هولندة من (١٩%) إلى (٥٤%) وفي الولايات المتحدة الأمريكية من (٩) إلى (٣٤%)، **وفي هذا الإطار نحدد ثلاث فروض لدول الدولة**[٣]**:**

١. الاعتراف بسيطرة الدولة الكاملة على كافة جوانب الاقتصاد، وهذا ما أثبت فشله (تجربة التخطيط المركزي الشامل في الاتحاد السوفييتي السابق).
٢. بإنهاء دور الدولة، وهذا يشكل خطراً كبيراً بسبب تقاطع فلسفة أنظمة الحكم السياسية والاقتصادية مع سلوك القطاع الخاص (دافع الربح والاحتكار والسيطرة والتوسع). المستويين المحلي والخارجي.
٣. الافتراض الثالث هو دور الدولة المتوازن (تقليص الوظائف والدور) من خلال اتباع سياسات الاقتصاد الكلي وتعزيز المنافسة وبناء خدمات قوية وشفافة والقيام بالمهام العامة) مع نشاط القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتعزيزها، وظهور طبقة وطنية من البرجوازية (التكنوقراطية) تتحمل مسؤولية النمو وخاصة في قطاع التصنيع وفي تشجيع عودة رأس المال الوطني من

---

[١] محمد محمود فتح الله، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠١٧، ص ٣٥.

[٢] حسين ديكان درويش، أثر سياسات الإصلاح في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ١، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٨، ص ٢٤١.

[٣] يحي غني النجار، الأثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٥، ٢٠٠٩، ص ١٩٦.

الخارج إلى الوطن وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من الخبرة الاقتصادية في (اليابان، الصين، كوريا الجنوبية) من خلال تقديم القروض للمشاريع الكبيرة المخصخصة على مدى عشر سنوات وبدون فوائد (اليابان)، أو من خلال آلية السوق الاشتراكية) في الصين من خلال تهذيب سلوك القطاع الخاص ومنع احتكاره ودعمه بالاستثمارات اللازمة وإخضاعه لقيادة وتخطيط الدولة أو تعزيز مؤسسات (القطاع المختلط) في الجنوب كوريا، مع التأكيد هنا، على أن دور الدولة في الدول النامية، بما فيها (العراق)، وديناميكية وظائفها، وبشكل خاص (الاقتصادي، السياسي)، لم يصل بعد إلى المطابقة مع متطلبات التطور الذي تشهده الرأسمالية لذلك، مطلوب دور برجوازي صغير نسبياً لتحفيز الاستثمار[1].

ويشير الباحث إلى ضرورة إزالة القيود الكمية والنوعية التي تعيق حركة العناصر الإنتاج وتقليل القيود على التجارة لتعزيز حرية الأسواق و يقترح الباحث دعم القطاع الصناعي وتشجيع عودة رأس المال الوطني من الخارج من خلال توفير القروض والتسهيلات المالية اللازمة.كما يقترح الباحث تطوير نظام مالي يعتمد على تنويع طرق الدفع وتعزيز القوانين لضمان حماية المستثمرين وتشجيع الاستثمار. وبالإضافة الي التأكيد علي أهمية تحقيق التوازن بين القطاع العام والخاص في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث ينبغي أن تكون الدولة شريكًا فعالًا في تمكين القطاع الخاص وتوفير البنية التحتية اللازمة، حيث يشير إلى ضرورة تطوير القدرات والمهارات في القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم والتدريب المناسب، **ونشير لهذه الاصلاحات من خلال ما يلي:**

١. **تنمية الموارد البشرية وتحسين أسواق العمل:** تستطيع الدولة بمواردها المالية الكبيرة تنمية الموارد البشرية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ومهارات وتدريب القوى العاملة، وتوفير شبكات الحماية والضمان الاجتماعي للفئات ذات الدخل المنخفض، والتي تمثل أكبر الفئات في النسيج الاجتماعي للعراق هو نتيجة لسياسة الحرب والحصار الاقتصادي والاحتلال الأجنبي، التي أدت إلى الفقر والبؤس والحرمان بين أبناء الشعب العراقي ويوضح تحليل أسواق العمل في العراق أن معظم وظائف القطاع الخاص هي وظائف غير رسمية وذات إنتاجية منخفضة بسبب

[1] حسين ديكان درويش، **أثر سياسات الإصلاح في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي**، مرجع سابق، ص ٢٥١.

ارتفاع الأجور والرواتب في القطاع العام، وهو عامل جذاب في هيكل الطلب المرتفع على وظائف القطاع العام، **لذلك قررت الحكومة العراقية معالجة هذه الحالة عن طريق[١]:**

- تعزيز أنشطة القطاع الخاص للمساعدة في دعم أعلى معدل بطالة (٣٠%) في الشرق الأوسط.
- زيادة توقيع العقود مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.
- التأكد من أن توقعات الأجور في القطاع العام تصبح أكثر اعتدالا وتنافسية مع القطاع الخاص.

يمكن لبرامج سوق العمل النشطة في العراق أن تساعد في معالجة هذه التشوهات في (الرواتب والأجور) من خلال إنهاء مدفوعات نهاية الخدمة، وبرامج إعادة التأهيل والتدريب، وتوفير المساعدة في تبادل التوظيف للعودة إلى العمل. سوق العمل وتعزيز عمل المرأة في القطاع الخاص، مشاريع شبكات الأمان الاجتماعي، سياسة عدم التمييز بين الجنسين، لذلك، من الممكن تحسين عنصر العمالة في برامج إعادة الإعمار من خلال تصميم برامج إنتاجية كثيفة العمالة، والاستعانة بمقاولين محليين، وتحسين مهاراتهم، وزيادة المكون المحلي في شراء وسائل الإنتاج، وتعزيز نمو القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الوطني (أي تلك الأنشطة التي تتميز بروابط خلفية قوية أو ترابطات الإنتاج الوسيط مع المكونات الأخرى للأنشطة الاقتصادية المحلية، ولا سيما قطاع (البناء) ونشاط (الإسكان)، بحيث يكون تركيز استراتيجية التنمية المحلية هو على خلق فرص العمل وزيادة الميل الحدي للاستهلاك وتأثيره (المضاعف) على توليد الدخل والاستثمارات[٢].

٢. **تدعيم بيئة الاستثمار:** وتشكل الاستثمارات المحلية (العامة والخاصة) والأجنبية (المباشرة وغير المباشرة) عنصراً أساسياً في تحريك العجلة الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتحفيز المنافسة والكفاءة الاقتصادية، وهذا يتطلب منهجين في العراق: الأول هو بناء القاعدة المؤسسية (الانتقال إلى اقتصاد السوق في الهيكل العام) والثاني (خلق إطار قانوني متين في القوانين والأنظمة القابلة للتنفيذ والتطبيق

---

[١] أحمد صبيح عطيه، **الاهداف التنموية للإصلاح الاقتصادي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلة حلوان، المجلد ٣٦، العدد الثاني، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ١٣٣.

[٢] كيمبرلي آن إليوت: الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، استعراض عام وتوصيات، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٥٢.

القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ والقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، **ويواجه العراق تحديين إضافيين** [١]:

- إدارة الاستثمار العالم في الأجل القصير والمتوسط.
- تنويع الاقتصاد من خلال قطاع صناعي تنافسي طويل الأمد وتعني إدارة الاستثمارات العامة أن الدولة ستكون مصدرا مهما للتشغيل في فترة التعافي، لكنها لا تستطيع توفير فرص العمل للجميع، ويجب أن يتحول من قطاع أولي ويشجع صاحب العمل مشاركة (المستثمر الأجنبي والمستثمر العراقي) مع وجود آلية منخفضة نسبيا (الرسوم والضرائب) لدعم هذه الاتجاهات واستخدام أسلوب (الشباك الواحد) في الإنجاز كافة الأعمال المتعلقة بالمستثمر الأجنبي والتصديق على اتفاقية ضمان الاستثمارات المتعددة (MIGA) [٢]، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بتقديم الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق.

- من ناحية أخرى فإن سياسة تنويع البنية الاقتصادية وتغيير نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في (الناتج المحلي الإجمالي) في العراق، وخاصة في قطاع الخدمات والصناعات البديلة للاستيراد والتصدير، تساهم في تفعيل الأداء الاقتصادي على المدى الطويل إذ من المعروف أن الاعتماد على القطاع النفطي يؤدي إلى تمويل موازنة الدولة ويصاحبه ارتفاع في الأداء الاقتصادي وبالتالي فإن أسعار صرف الدينار العراقي وأسعار السلع غير القابلة للتداول، بما في ذلك العمالة، تضعف قدرة منتجي السلع المحلية القابلة للتداول على المنافسة. البضائع المستوردة أو ما يسمى بـــ"المرض الهولندي" نظراً لإغراق السوق العراقي بالبضائع المستوردة (الأسعار الرخيصة) وبالتالي تصبح سياسة تنويع البنية الاقتصادية ونظام تجاري حر نسبياً وسعر صرف تنافسي للقضاء على التشوهات في الأسعار، مصحوبة بتنويع هيكل التصدير، وتشجيع المصدرين العراقيين الجدد والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومناطق التجارة الحرة تساعد على المدى الطويل على التوسع فرص العمل والحفاظ على النمو الاقتصادي وتوفير دفعة إضافية لعملية التنويع الاقتصادي مع ملاحظة ارتفاع

---

[١] البنك الدولي، إعادة بناء العراق، الاصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية، ٢٠٠٦، ص ٧.

[2] Wallace-Bruce, Nii Lante, Corruption and Competitiveness in Global, Business The Dawn of a New Era, "MelbULawRw 13; 24(2), Melbourne University Law Review, 2000, P, 349.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من (١٢,٢) مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى (٢٧٩) مليار دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو (١٢٨,٧) %)[١].

٣. **إصلاح نظام التسعير:** خلال عام ٢٠٠٥، حقق العراق تقدما هاما في تحرير الأسعار، حيث أصبحت معظم الأسعار الرئيسية حرة، وهدفت سياسة سعر الصرف على مستوى الاقتصاد الكلي إلى تحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي، وذلك للحفاظ على المنافسة في القطاعات غير النفطية، ومن أجل دعم الأسواق المالية الناشئة، لا بد من تنظيم أسعار الفائدة الإبقاء على أسعار المنتجات القابلة للتداول مجاناً في معظم القطاعات، على الرغم من إجراءات الدعم الحكومية لمجموعة من أسعار المواد الخام الرئيسية مثل (الغذاء، الوقود، الخدمات العامة)، وهي كبيرة جداً وقد يتجاوز مجموعها (٥٠%) من الناتج الإجمالي، وبلغ إجمالي مبيعات الدعم (التحويلات، البطاقات التموينية، الحماية الاجتماعية، دعم مؤسسات الدولة، وغيرها) في موازنة (٢٠٠٥) مبلغاً قدره (٩٤٥٠) مليون دولار من إجمالي الإنفاق في العام نفسه (٣٠٤٧١) مليون دولار بنسبة (٣١%) [٢].

وبالتالي لابد من معالجة هذه التكاليف المرتفعة لبعض أنواع (الدعوم غير الهادفة) في ظل تعذر تلبية نسبة عالية من الطلب على الخدمات العامة ، **من خلال تخطيط الأهداف التالية[٣]:**

- تقليل الخسائر الاقتصادية في الاقتصاد العام.
- تحسين الحوافز للقطاع الخاص.
- زيادة كفاءة الادخار العام لخلق موارد مالية لإنتاج منفعة عامة حيوية وهذه العوامل الثلاثة يمكن أن تساعد في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد العراقي.

ثالثاً: الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية:

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (٦٠,٢%) خلال الفترة (٢٠٠٥)(٢٠٠٧) من حوالي (١٢) مليار دولار في (٢٠٠٣) إلى (١٩,٤) مليار دولار في المتوسط في الفترة المذكورة

---

[١] عباس فياض، **مظاهر الفساد وأثره علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق**، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، العدد ١٦، ٢٠١٥، ص ١٧.

[٢] استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٠.

[٣] منصف شرفي، **تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري والاصلاح الاقتصادي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٩٤، ٢٠١٨، ص ١٨٧.

ومن المتوقع أيضاً أن ترتفع حصة الفرد من الناتج الإجمالي من ٤٤٠ دولاراً إلى حوالي ٦٩٣ دولاراً

ومن أهم التطورات الاقتصادية التي تساهم في تنشيط النمو الاقتصادي ما يلي:[١]

١. تحسين وتطوير الإطار القانوني الاقتصادي والمالي من خلال قوانين الشركات والبنك المركزي والجهاز المصرفي والاستثمار الأجنبي والإدارة المالية.

٢. خفض معدلات الجمارك وضريبة الدخل، وزيادة رواتب ومعاشات التقاعد لأصحاب المعاشات بمقدار ٣ إلى ١٠ أضعاف مستوياتها السابقة، وتحقيق التوازن في الموازنة العامة لأول مرة منذ عام ١٩٨١، وتوزيع موارد الدولة على المحافظات بشكل عادل.

٣. إصدار عملة جديدة وتحقيق التحسن والاستقرار في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من خلال تنظيم المزادات العامة للعملات الأجنبية من قبل البنك المركزي بالإضافة إلى أسعار الفائدة المتغيرة وزيادة رأس مال القطاع الخاص والسماح بالافتتاح فروع المصارف الاجنبية في العراق والمشاركة في المصارف الخاصة ووقف طريقة التمويل، وتم تحقيق عجز الموازنة الحكومية من خلال إصدار النقد وخفض معدلات التضخم التي تراوحت بين (٤٠-٥٠%) سنوياً، إلى حدود محكومة نسبياً من خلال التوافق بين السياستين المالية والنقدية في عام ٢٠٠٤م[٢].

٤. إعادة تأهيل معظم البنى التحتية للقطاع النفطي والعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية إلى (٢,٨) مليون برميل يومياً منها (٢,١) مليون برميل يومياً للتصدير في الظروف العادية، علماً أن متوسط صادرات العراق الحالية (١,٧) مليون برميل يومياً و إنشاء شركة النفط الوطنية (سومو) بدلاً من الشركات الثلاث السابقة.

٥. تحسين قطاع الاتصالات من خلال إنشاء خطوط أرضية إضافية ومحطات اتصالات عبر الأقمار الصناعية وشبكات الهاتف المحمول تغطي معظم مدن العراق، فضلا عن توسيع وتحديث شبكات الهاتف الثابت.

---

[١] حسين ديكان درويش، **أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ١، جامعة القادسية، كلية الإدارة و الاقتصاد، ٢٠٠٨، ص ٢٤٠.

[٢] يحي غني النجار، **الأثار الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٥، بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٧.

٦. زيادة الطاقة الإنتاجية لمحطات توليد الكهرباء من (٣٥٠٠) ميجاوات إلى (٥٤٠٠) ميجاوات رغم أن هذا الإنتاج أقل من مستوى الطلب المطلوب كما زادت القدرة على توزيع مياه الشرب وتحسين جودتها[١].

٧. استحداث وزارات جديدة تعكس أهمية الفئات الاجتماعية المختلفة التي تشكل الدخل القومي في العراق، بما في ذلك (حقوق الإنسان، البيئة، الشباب، الهجرة والمهجرين، المرأة، مؤسسات المجتمع المدني).

٨. تفعيل دور المؤسسات الرقابية والرقابية في أداء السلطة التنفيذية من خلال آليات (هيئة النزاهة العامة، دائرة المفتش العام في الوزارات، ديوان الرقابة المالية المستقل) ومكافحة الفساد الإداري والمالي[٢].

٩. إنشاء مركز دعم للمنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات الاجتماعية، والذي يضم أكثر من ٢٠٠٠ منظمة، وتعزيز المشاركة المجتمعية فيها لتحسين المشاركة الديمقراطية في عملية صنع القرار.

رأي الباحث حول الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية يعبر عن جهود مبذولة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في العراق من خلال :

١. **تحسين البنية القانونية والمالية** :يُعَد تحسين الإطار القانوني والمالي أساسيًا لجذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في السوق المحلية.

٢. **تخفيض الجمارك وتحسين الرواتب والمعاشات** :يُعَد خفض الجمارك وزيادة الرواتب والمعاشات جزءاً من جهود تحسين المعيشة وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة.

٣. **إصدار عملة جديدة وتحسين سعر صرف الدينار** :تلعب سياسات العملة وسعر الصرف دوراً حاسماً في تعزيز الثقة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي.

٤. **تحسين البنية التحتية وزيادة الإنتاج النفطي والكهربائي** :يعمل تحسين البنية التحتية وزيادة الإنتاج على تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة.

---

[١] سالم سليمان وخضير عباس عطوان، **الاصلاح الاقتصادي والأداء الإداري**، مجلة شؤون عراقية، العدد الخامس، العراق، ٢٠٢٢، ص ١١٩.

[2] Wallace-Bruce, Nii Lante, Corruption and Competitiveness in Global, Business -- The Dawn of a New Era, " [2000] MelbULawRw 13; (2000) 24(2), Melbourne University Law, Review349.

٥. **تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية** :يعكس إنشاء وزارات ومراكز دعم للمنظمات غير الحكومية تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية في تقديم الخدمات وتعزيز المشاركة المجتمعية.

٦. **تفعيل دور المؤسسات الرقابية ومكافحة الفساد** :يشير الاهتمام بتفعيل دور المؤسسات الرقابية إلى أهمية مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العمل الحكومي وفي هذا السياق يظهر أن ديوان الرقابة المالية الاتحادي يلعب دوراً بارزاً في إدارة ورقابة الإنفاق الحكومي، مما يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي للبلاد. يقوم الديوان بمراقبة الأنشطة المالية للحكومة والميزانيات العامة، ويضمن تنفيذ السياسات الاقتصادية بفعالية وكفاءة. من خلال تعزيز النزاهة والشفافية في عمليات الإنفاق، يساهم الديوان في دعم الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي المستدام في العراق. هذا التأثير الإيجابي يمكن أن يسهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين والمواطنين، وبالتالي تعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.[١]

باختصار، يؤكد الباحث علي أهمية تبني سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة لتحقيق التنمية الشاملة في العراق وإن اعتماد سياسة وطنية للإصلاح الاقتصادي في العراق، بما يتماشى مع العقبات السابقة التي كان لها أثر سلبي على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٢]، **يتطلب وضع سيناريو وطني كاف للنهوض بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للبلاد وهي التالية:**

١ – **الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر:** ومن أجل تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار العام والخاص (المحلي والأجنبي) كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام، ولتهيئة وتهيئة الظروف المناسبة لجني أقصى استفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن الأمر يحتاج إلى العديد من التدابير والقوانين التدريجية لاعتماد التحول من الاقتصاد الشمولي المركزي إلى الاقتصاد الحر، والتأكيد على تنمية القطاع الخاص وخلق البيئة المناسبة للاستثمار وتعزيز سيادة القانون في الأنشطة المالية والتجارية والصناعية، ضمان حق الملكية الخاصة، وتأسيس الشركات، وتسهيل الحصول على الائتمان، ومنح التراخيص، وعدالة ومصداقية العقود وتنفيذها لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى التركيز على تطوير وإصلاح قطاعي الطاقة والزراعة، من المهم خلق قطاع طاقة يلبي احتياجات العراق ويحقق أكبر قدر ممكن

---

[١] صبحي خلف، ع. (٢٠٢٣، ٥ يوليو). الموقع الالكتروني لديوان الرقابة المالية الاتحادي. مسترجع من: https://fbsa.gov.iq/?page=2

[2] Hathal, A. H. J. (2023). The economics of the exchange rate in Iraq-causes of the gap and treatment mechanisms. Iraqi Journal For Economic Sciences,2023, P.217.

من الفوائد ويخلق أطر تنظيمية مؤسسية مبنية على أسس قانونية ودستورية تلبي أفضل المتطلبات المحلية والمعايير الدولية تعتمد الممارسات وأساليب التدريبات[١].

٢- إيجاد فرص للعاطلين والقضاء على الفقر[٢]: تتطلب معالجة البطالة في العراق حلولاً استثنائية، خاصة في ظل ارتفاع نسبة خريجي الجامعات للقيام بذلك، يجب أولا إيقاف الآليات التي تسببها وهذا يتطلب إدخال إصلاحات اقتصادية تؤثر على كافة جوانب الحياة الاقتصادية وخلق فرص العمل التي تنشأ في العراق في القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام الذي يستوعب ثلث القوى العاملة العراقية، وهذا يوضح مدى الركود في هذا القطاع كما يتطلب تعزيز التخطيط السكاني وتحديد النسل من خلال برامج توعوية لا تقف عند حدود وسائل الإعلام بل يجب أن تصل إلى المدارس والجامعات، ويجب على مؤسسات المجتمع أن تلعب دوراً هاماً ومهماً، مثل معدلات النمو السكاني في العراق هي الأعلى في العالم، وكذلك معدلات المواليد.

وفي هذا الشأن يجب أيضاً إعادة النظر في نظام التعليم في العراق بحيث يستوعب سوق العمل هؤلاء الخريجين من جهة، ومن جهة أخرى، إضافة إلى دور برنامج القروض الصغيرة الذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، يلعب هذا البرنامج دوراً مهماً في توظيف عدد كبير من الخريجين، هذا البرنامج غير موجود ولكن هناك نقص في الشفافية ومتابعة التنفيذ كما ركزت على المشاريع الصغيرة هل من الأفضل القيام بحملة توعية ووضع برنامج تدريبي تقني، في جوانب معينة كانت النتائج ستكون أفضل[٣]، لأن ذلك من شأنه أن يقلل من نسبة البطالة وعدد الفقراء في العراق.

٣- مكافحة الفساد وتعزيز الإدارة الرشيدة[٤]: إن إرث الفساد وثقافته المتفشية يتطلبان معالجة وإيجاد حلول سريعة لأنهما يقوضان عملية الإصلاح الاقتصادي ولبناء قدرات مؤسسات مكافحة الفساد على كافة المستويات الحكومية، في ضوء الإصلاح الإداري الذي تشهده العراق، والهدف من تحقيق التنمية

---

[١] استراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧-٢٠١٠، (بغداد: مستشارية الامن القومي العراقي، ٢٠٠٧)، ص٢٠.

[2] Foote, C., Block, W., Crane, K., & Gray, S. **Economic policy and prospects in Iraq**, The Journal of Economic Perspectives, Vol.18, No.3, 2022, P.27.

[٣] لبنك المركزي العراقي، تقرير السنوي للاستقرار المالي، قسم الاستقرار النقدي المالي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، بغداد، العراق، ٢٠٢٢، ص ٢١.

[٤] حميد حسن خلف، أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (٤٤)، العراق، ٢٠٢٣، ص ٣٤.

المحلية وتعزيز الاقتصاد المحلي في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠، تقف ولاية جيجل كدراسة حالة تُلقي الضوء على التحديات والنجاحات في هذا المجال.

لقد اتخذت الدولة العراقية خطوات جادة نحو مواكبة التحولات العالمية في الإدارة المحلية، بهدف تحسين أداء الوحدات الإدارية المحلية وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية. تضمنت هذه الجهود إنشاء هياكل إصلاحية ورقابية جديدة تهتم بالمرافق العامة وهياكل الدولة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري والاقتصادي، ومع ذلك، أظهرت الدراسات النظرية والتطبيقية أن الإصلاح الإداري لم يحقق النتائج المرجوة خلال الفترة المذكورة، نتيجة لعدة عوامل عقدت المسار الإصلاحي. من بين هذه العوامل، تبرز المشكلات الاجتماعية والإدارية والثقافية والسياسية التي أثرت سلباً على تطبيق الإصلاحات، خاصة على مستوى الجماعات المحلية، تشمل هذه المشكلات عدم التوافق مع النماذج التنموية المحلية، ومقاومة الأفكار الإصلاحية داخل الإدارة والمجالس المنتخبة، **ومن جهة أخرى، يتطلب مكافحة الفساد وتعزيز الإدارة الرشيدة جهوداً مكثفة، بما في ذلك:**

- تعزيز قدرات الهيئات المختصة في مكافحة الفساد المالي والإداري مثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة.
- تعزيز الرقابة والتدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية وتطبيق معايير المحاسبة".
- تبني سياسات للحد من الفساد وتعزيز الشفافية.
- تفعيل دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني في المراقبة والتوعية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز الإدارة الجيدة على تحقيق الكفاءة والشفافية، وضمان توافق القيادة الإدارية مع القيم الأخلاقية واحتياجات المجتمع المحلي.

المقترحات

– التركيز على الجانب الانتاجي في كافة وزارات الحكومة لأجل العمل على التيار العيني وزيادة حجم الانتاج من اجل السيطرة على مشكلتي التضخم والبطالة المتفشيتين في العراق.

– ادخال نظام رقابة فعال اثناء تنفيذ الموازن العامة وعدم التهاون في هذا الشأن لأنه تطبيق وسائل وطرق واساليب رقابة فعالة من شانه انه يساهم في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق.

– تشجيع القطاع الخاص، والعمل على التنسيق من قبل الحكومة العراقية لان الخبرة والكفاءة الحكومية غير مؤهلة للعمل في بعض المجالات والتي تعد ضرورة وحيوية للمجتمع والتي قد تتوفر مقوماتها في القطاع الخاص، وبالتالي فان الامر يتطلب ادخال بعض التعديلات في الموازنة العامة والتي يجب ان تتسم باتجاه تشجيع ودعم القطاع الخاص.

– اصلاح جذري لنظام الموازنة يقوم على اعادة هيكلية النظم الاقتصادية والمالية والمحاسبية والادارية المرتبطة بها (الموازنة العامة) يأخذ على عاتقه اعداد وصياغة خطة هدفها الاساس احداث اصلاح متكامل الجوانب يأخذ بنظر الاعتبار الجوانب والعوامل البيئية والسياسية الاجتماعية والادارية والمحاسبية المؤثرة في الموازنة

– ان الطريقة الوحيدة لتقليص عجز الموازنة في العراق هو توسيع وتنويع مصادر الايرادات العامة غير النفطية وضبط الانفاق للحكومة وتخفيض من عوامل الضغط على الموازنة العامة.

– اعادة التوازن لموازنة الدولة لصالح البرنامج الاستثماري على حساب النفقات التشغيلية وهذا يتطلب وجود قطاع خاص فعال، فضلاً عن انسياب الاستثمارات المحلية والاجنبية الى شرايين الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. يوسف حسن يوسف، الفساد الاداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، ط١، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ١٣.

٢. أحمد صبيح عطيه، **الاهداف التنموية للإصلاح الاقتصادي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلة حلوان، المجلد ٣٦، العدد الثاني، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ١٣٣.

٣. استراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧-٢٠١٠، (بغداد: مستشارية الامن القومي العراقي، ٢٠٠٧)، ص٢٠.

٤. أمال على إبراهيم، **دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد(٢٠)، العدد الثالث، الجزء الثاني، جامعة بورسعيد، مصر، ص١١٨.

٥. انطوان مسرة ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧، ص .٤٩٢.

٦. أيمن أحمد محمد، **الفساد واصلاح الاقتصاد في العراق**، مؤسسة فريدريش، مكتب الاردن والعراق، ٢٠٢٣، ص١٢.

٧. البنك الدولي، إعادة بناء العراق، الاصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية، ٢٠٠٦، ص٧.

٨. البنك المركزي العراقي، تقرير السنوي للاستقرار المالي، قسم الاستقرار النقدي المالي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، بغداد، العراق، ٢٠٢٢، ص ٢١.

٩. جواد كاظم عبد نصيف البكري، **الأزمة المالية العالمية الكبرى القادمة مقاربة اقتصادية سياسية**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، بغداد، ٢٠٢١، ص ٤٧.

١٠. حسين ديكان درويش، **أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ١، جامعة القادسية، كلية الإدارة و الاقتصاد، ٢٠٠٨، ص ٢٤٠.

١١. حسين عليوي ناصر الزيادي، **الفساد المالي والاداري في العراق**، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولي، ٢٠٢٣، ص ١٤٤.

١٢. حميد حسن خلف، أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (٤٤)، العراق، ٢٠٢٣، ص ٣٤.

١٣. راضية مسعود، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واستراتيجيات مكافحته**، مرجع سابق، ص٤٥.

١٤. رمزي ذكي، **انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، مرجع سابق، ص ٢٦.

١٥. سالم سليمان وخضير عباس عطوان، **الاصلاح الاقتصادي والأداء الإداري**، مجلة شؤون عراقية، العدد الخامس، العراق، ٢٠٢٢، ص ١١٩.

١٦. شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة"، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، ٢٠١٨، ص ٨.

١٧. صبحي خلف، ع. (٢٠٢٣، ٥ يوليو). الموقع الالكتروني لديوان الرقابة المالية الاتحادي. مسترجع من:

١٨. صلاح الدين حامد الحديثي وايمان احمد حسين، الاعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٢، ص٢١.

١٩. صندوق النقد الدولي، **مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي** — تقرير لصندوق النقد الدولي، ٢٠١٦.

٢٠. عباس فياض، **مظاهر الفساد وأثره علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق،** مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، العدد ١٦، ٢٠١٥، ص ١٧.

٢١. عبد الكريم كامل عبد الكاظم أبو هات، **توجيه الانفاق الحكومي في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي،** مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٩٤، العراق، ٢٠١٨، ص ١٨٨.

٢٢. عبدالناصر يوخشيم، محمود الدرسي، **أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)**، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم ١٠، الاصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ٢٠٢١, ص ١٥٩–١٨٠.

٢٣. عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإقتصادي ماهيته، أسبابه، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته،** دور الهيئات والمؤسسات في مواجهة الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م، ص٣٨٤.

٢٤. عمار طارق عبد العزيز، **الفساد الإداري وطرق معالجته،** المركز العراقي للأبحاث، بغداد، ٢٠٢٢م.

٢٥. قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المواد(١٠ / ١١ / ١٢ / ١٥).

٢٦. كريم الحسناوي، **مبادئ علم الاقتصاد،** الطبعة الثانية، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٢١.

٢٧. كريم عبيس حسان العزاوي، **تحرير التجارة الخارجية واثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة،** مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد١٢، ٢٠٢٣، ص٢٢.

٢٨. كمال أمين الوصال، **الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية**، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ٢، ٢٠٠٨م، ص ١٥٥.

٢٩. كيمبرلي آن إليوت: الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، استعراض عام وتوصيات، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٥٢.

٣٠. محمد زاهي المغيربي، **بناء الدولة والمساءلة والشفافية**، منتدى ليبيا للتنمية البشرية، ليبيا، ٢٠١٧، ص١٤.

٣١. محمد صالح، **الفساد يستنزف الموارد الطبيعية ويهدم التوازن البيئي في العراق**، كوردي، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٢٣.

٣٢. محمد علي الزيني، **الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ٣، ٢٠١٦.

٣٣. محمد محمود فتح الله، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠١٧، ص ٣٥.

٣٤. مسعود, ميهوب, يوسف, & بركان. (٢٠١٦). محددات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية وبرامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, ١٠(١٦), ١٤-٢٩.

٣٥. مطاي عبد القادر، **علي حبيش، مؤشر قياس الفساد الاقتصادي واثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

٣٦. منصف شرفي، **تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري والاصلاح الاقتصادي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٩٤، ٢٠١٨، ص ١٨٧.

٣٧. مهدي الحافظ، **إدارة الإصلاحات الاقتصادية في العراق**، جريدة الصباح، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢.

٣٨. موالي إبراهيم عبدالحكيم، **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، جامعة غرداية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص١١.

٣٩. موفق احمد ، حلا سامي خضير ، المصدر السابق ، ثانياً المزايا والضمانات التي يقدمها القانون للمستثمر ، ص١٥٠ ، من مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الثمانون ، ٢٠١٠، ص ١٢.

٤٠. نبيل جعفر عبد الرضا، **محمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧، ص ٧.

٤١. هشام مصطفي محمد سالم الجميل، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي**، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد (٣٠)، ٢٠١٤، ص ٥٣١.

٤٢. همسة قصي السامراني، **سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي تجربة العراق بعد ٢٠٠٣**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد ١٢، ٢٠١٢، ص

٤٣. هيثم حسن الزغبي، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٢١، ص ٥٦.

٤٤. وفاء جعفر وحمدان، أحمد عبد الزهرة، **تقيم الدور التنموي للسياسة النقدية في العراق باستعمال مربع كالدور**، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص، المؤتمر السنوي الرابع، البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٣، ص ١٩.

٤٥. ولاء علي البحيري، **المجتمع المدني والإصلاح السياسي**، مجلة علوم إنسانية، العدد (٣٨)، ٢٠٠٨، ص ٣.

٤٦. يحي الرفاني، **نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء**، القاهرة مركز الاهرام للدراسات وحقوق الإنسان، ٢٠٠٦، ص١٧٣.

٤٧. يحي غني النجار، **الأثار الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٥، بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٧.

٤٨. يوسف حسن يوسف، **الفساد الاداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**، دار التعليم الجامعي، ط١، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ٤٣.

ثانياً: **المراجع الأجنبية**:

1. Abdkarim Nurdeen Abu Moh and Mukhriz Izraf Aziz, **corruption, political instability and economic development in the economic community of west African states (ECOWAS) :Is there causal relationship?**, contemporary economics, Vol. 9 Issue. 1, Poland, 2014, P.52.
2. Dutta, Nabamita, Saibal Kar and Sanjukta Roy (2011),"Informal sector and corruption: An empirical investigation in India" IZA DP, No.5579
3. eckelman, J and B.Powell, **Corruption and the institutional environment for growth**, Comparative Economic Studies, vol. 52, issue 3, 2020, P.21.
4. Farah, Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " **A study on the causes of unemployment a mong university Graduates in Kenya: A case of Garissa country , Kenya** ", Journal of economics and commerce, vol.1, P.21.
5. Farah, Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " **A study on the causes of unemployment a mong university Graduates in Kenya: A case of Garissa country , Kenya** ", Journal of economics and commerce, vol.1, P.21..
6. Foote, C., Block, W., Crane, K., & Gray, S. **Economic policy and prospects in Iraq**, The Journal of Economic Perspectives, Vol.18, No.3, 2022, P.27.
7. Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile (2014), **"The costsof Corruption"**,A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies, P.33.
8. Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile (2014), **"The costsof Corruption"**,A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies, P.33.
9. Hathal, A. H. J. (2023). The economics of the exchange rate in Iraq-causes of the gap and treatment mechanisms. Iraqi Journal For Economic Sciences,2023, P.217.
10. Kaufman Daniel and Chang-Jin Wei ،Does "Grease Mony" Speed up the Wheels of, Commerce?" NBER Working, 1999, Paper, no 7093.
11. Ramberg, Bennett. Nuclear Power Plants as Weapons for the Enemy: An Unrecognized Military Peril. University of California Press, 1985. p. xvii.
12. Rose-Ackerman ،Susan: Corruption and Government: causes, Consequences, and Reform, Cambridge University Press, U.K,1999.

13. Sovacool, B. K., Axsen, J., Delina, L. L., Boudet, H. S., Rai, V., Sidortsov, R., ... & Galvin, R. Towards codes of practice for navigating the academic peer review process. Energy Research & Social Science, 2022, P.89.
14. Tanzi ،V. "Corruption: Arm's Length Relationships and Markets", in Granulose Florential and Sam Peltzman (eds.) The Economics of Organized Crime, Cambridge University Press, U.K, 1995, pp161-180.
15. Tanzi ،V. "Corruption: Arm's Length Relationships and Markets", in Granulose Florential and Sam Peltzman (eds.) The Economics of Organized Crime, Cambridge University Press, U.K, 1995, pp161-180.
16. Wallace-Bruce, Nii Lante, Corruption and Competitiveness in Global, Business The Dawn of a New Era, "MelbULawRw 13; 24(2), Melbourne University Law Review, 2000, P, 349.

الفهرس	
مقدمة	٢
خطة الدراسة	٣
المبحث الأول الأسس النظرية للعلاقات بين الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي	٣
المطلب الأول: مفهوم الاصلاحات الاقتصادية	٤
المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار الاقتصادي	٩
المطلب الثالث: العلاقة بين الاصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي	١٦
المبحث الثاني سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق وأنواعه	١٩
المطلب الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق	٢٠
المطلب الثاني: أنواع الإصلاح الاقتصادي في العراق	٢٦
المقترحات	٤١

قائمة المراجع	**٤١**
الفهرس	**٤٧**